

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠٥٣

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٦/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيغيو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	أوروغواي	السيد لويدل
	أوكرانيا	السيد كليمكين
	إيطاليا	السيد ألفانو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد وانغ يي
	فرنسا	السيد لوموان
	كازاخستان	السيد عبد الرحمانوف
	مصر	السيد سليم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيلد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد تيليرسن
	اليابان	السيد كونو

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1729571 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزراء والممثلين الموقرين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعمالي السيدة كانغ كيونغ - واه، وزيرة الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المهمة جدا اليوم.

ما فتئ مجلس الأمن يشارك مباشرة في تناول المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل على مدى ٦٥ عاما. ويستند هذا العمل ذو الأولوية الذي يقوم به المجلس منذ أمد طويل إلى ركيزتين متعاضدتين. وتتبع إحداها من مسؤولية المجلس عن إنشاء نظام لتنظيم التسلح، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ويرتبط هذا الهدف ارتباطا وثيقا بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، ويرمي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين

بأقل قدر من تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية إلى التسلح. أما الأخرى فتنبع، بطبيعة الحال، من مسؤولية المجلس الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وانطلاقا من هذه المسؤولية، يسعى المجلس إلى تحقيق العديد من الأهداف، بما في ذلك: احترام حظر استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية وضمان الامتثال للقواعد والمعاهدات الدولية ومنع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل ومعالجة قضايا محددة تتعلق بالانتشار.

إن تناول المجلس للمسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل يستند دائما إلى الفهم المشترك بأن التدابير المتعلقة بنزع السلاح وتلك المتعلقة بعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة وبأنها تعزز بعضها بعضا. وقد اتضحت ضرورة العمل على تحقيق كلا الهدفين في سياق التصدي لتحديات الانتشار المعاصرة على وجه السرعة، عندما اتخذ المجلس قرارات دعما لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، عندما اجتمع المجلس للمرة الأولى على مستوى رؤساء الدول والحكومات في عام ١٩٩٢ (انظر S/PV.3046)، حيث كان نزع السلاح وتحديد الأسلحة موضع تركيز رئيسي، والأهم من ذلك التأكيد على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وقد حققت الجهود التي بذلها المجلس على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار نتائج تاريخية هامة، حتى وإن كان المجتمع الدولي ما زال يجابه حالات معزولة للانتشار ومسألة نزع السلاح المعلقة. ويستخدم المجلس مجموعة كبيرة من الأدوات لتحقيق هاتين الغايتين. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء بإيجاز على عدد من النهج القطرية والعامية.

ردا على غزو الكويت في عام ١٩٩١، طلب المجلس من العراق إزالة برنامجه لأسلحة الدمار الشامل، وأصدر تكليفا بتنفيذ عمليات تفتيش موقعي لبلوغ هذه الغاية. وقد تأكد منذ ذلك الحين، بالطبع، أنه تم الوفاء بتلك الالتزامات ونجح المجلس فعليا في تطبيع التزامات العراق الدولية المتعلقة بعدم الانتشار.

استمرار وحدة مجلس الأمن يظل أمراً ضرورياً لتيسير استئناف الجهود الدبلوماسية التي تفضي إلى تسوية سلمية.

أنتقل إلى النهج العامة المتعلقة بعدم الانتشار، حيث لا يزال القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يشكل إنجازاً رائداً على صعيد العمل التعاوني لمنع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد عن طريق تعزيز القدرات الوطنية. وحفاظاً على فعالية هذا الصك، لا يزال من الضروري مواكبة الاتجاهات العالمية والتكنولوجيات الناشئة التي تؤدي باستمرار إلى خفض عتبة حيازة واستخدام المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

في ختام هذه الدراسة الاستقصائية، يتضح أن النهج الأكثر فعالية إزاء عدم الانتشار النووي يجب أن ينطوي على مزيج من الدبلوماسية النشطة والصارمة والحكيمة والتعاون الدولي القوي والتزام راسخ بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلس. إن التصدي للتهديدات والمخاطر التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل سيتطلب أيضاً بذل جهود جديدة وخلاقة لاستكمال الأعمال غير المنجزة، بما في ذلك إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وأختتم ملاحظاتي باقتباس كلمات من بيان الأمين العام في افتتاح المناقشة العامة للجمعية العامة قبل يومين:

”ثمة حاجة ملحة إلى منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح والحفاظ على ما تحقق من مكاسب في هذين الاتجاهين. هذان هدفان مترابطان. إحراز تقدم في أحدهما سيولد تقدماً في الآخر.“ (A/72/PV.3، صفحة ١)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

أدعو الآن السيد ريكس تيلرسون، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أخذ الكلمة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، أسفر الحوار المباشر والالتزام المشترك بإجراء حوار وإقامة تعاون عن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها المجلس في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبعد مرور عامين، لا يزال المفتشون الدوليون يتحققون من تنفيذ التزامات إيران المتعلقة بالبحال النووي. ويظل الالتزام المستمر من جانب جميع المشاركين ضرورياً لاستمرارية ذلك الاتفاق التاريخي ونجاحه على المدى الطويل.

وفي ليبيا، تمكن المفتشون الدوليون، من خلال الإجراءات الحسنة التوقيت التي اتخذها المجلس، من مساعدة الحكومة على تأمين وإزالة المخزونات غير الحصينة من العوامل الكيميائية.

وفي الجمهورية العربية السورية، أسفرت المشاركة الناجحة من قبل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة عن إنهاء ذلك البلد لبرنامج المعلن للأسلحة الكيميائية تحت إشراف الأمم المتحدة وتعاون دولي لم يسبق له مثيل. وللأسف، فإننا نواصل العثور على أدلة على استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة، وهو ما توصلنا إلى أن حكومة الجمهورية العربية السورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هما من قاما بذلك. وبغية مراعاة قواعدنا الإنسانية المشتركة، يجب إخضاع من استخدموا هذه الأسلحة للمساءلة. ولا تزال وحدة المجلس واتخاذ إجراءات أمرين أساسيين.

وأخيراً، فإن الأنشطة الاستفزازية والخطرة التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجال النووي وفي مجال القذائف التسيارية لا تزال تشكل تحدياً لقرارات المجلس ولإرادة المجتمع الدولي. وقد أدت هذه الأفعال أيضاً إلى تفويض القواعد الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية والتجارب النووية. وأدان الأمين العام هذه الأعمال مراراً وتكراراً إدانة قاطعة، ودعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف عن إجراء المزيد من التجارب والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإتاحة المجال لاستئناف الحوار الصادق بشأن نزع السلاح النووي. ولا بدّ من التراجع فوراً عن التصعيد المطرد للأعمال الاستفزازية. إن

النووي السليمة وجهود منع الانتشار القوية والفعالة الرامية إلى الحفاظ على الأسلحة النووية والمواد والتكنولوجيا المرتبطة بها بعيدا عن أيدي الدول اللامسؤولة والإرهابيين والجهات من غير الدول.

وهناك سوابق تاريخية لدول تخلت عن برامجها للأسلحة النووية وترساناتها بدافع المصلحة الذاتية. لقد وازنت بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا وجنوب أفريقيا بين مخاطر ومسؤوليات المتصلة بالأسلحة النووية وقررت إنهاء برامجها النووية أو التخلي عن أسلحتها النووية. بانتهاء النظام العنصري في جنوب أفريقيا، قرر قادة البلد إزالة أسلحته النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفه دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تخلت بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا طواعية عن أسلحتها النووية التي خلفها الانهيار السوفياتي على أراضيها، وعلى مر السنين كانت العديد من البلدان الأخرى على استعداد للتخلي عن جهود تطوير الأسلحة النووية بصورة سرية حينما طمأنتها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان أن علاقاتها معنا ومع المجتمع العالمي تمكنها من الوفاء بالاحتياجات الأمنية الوطنية بدون هذه الأدوات.

وتمثل جمهورية كازاخستان مثلا واضحا بصورة خاصة على حكمة التخلي عن الأسلحة النووية. وفي إطار الشراكة مع الولايات المتحدة، وبتيسير القانون التعاوني للحد من التهديدات بقيادة سام نان وريتشارد لوغار، اختارت كازاخستان أن تخلص أراضيها من الأسلحة السوفياتية السابقة وما يتصل بها من التكنولوجيات النووية، وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وهذا القرار الشجاع الذي اتخذته قادة كازاخستان قوض كثيرا احتمالات وقوع الأسلحة النووية ومكونات الأسلحة النووية والمواد النووية أو التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج في الأيدي الآثمة. والأسلحة النووية تؤدي إلى تعقيد العلاقات مع البلدان الأخرى وإلى خطر سوء التقدير أو الحوادث أو التصعيد.

السيد تيلرسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أقدر هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى، وأشكر رئاسة المجلس لهذا الشهر، إثيوبيا.

كثيرا ما يتكلم أعضاء مجلس الأمن عن التهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي. وينصب تركيز جلسة مجلس الأمن اليوم على مسألة تترتب عليها آثار على نطاق العالم، وهي، الانتشار النووي. وفي وقت غالبا ما تكون فيه عمليات الطعن والقنابل البدائية الصنع وعمليات دهن الحشود من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء بواسطة الشاحنات هي أسلحة أعدائنا المفضلة لمهاجمتنا، فمن السهل أن يقودنا ذلك للتراخي والنظر إلى خطر الهجمات النووية باعتباره أحد مخلفات الحرب الباردة. إن خطر شن هجوم نووي لا يزال يشكل واقعا مريرا، ومن يدفعون باتجاه هذا السيناريو المروع يشكلون تهديدا لا مثيل له للدول المحبة للسلام.

والتحدي الذي يواجهه كل منا هو: كيف يمكننا أن نقلل من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، ليس على شعبنا فحسب، بل على الناس في جميع أنحاء العالم؟ أود اليوم أن أطرح أربع نقاط.

النقطة الأولى هي إبراز المسار الإيجابي للدول التي تخلت طوعا عن الأسلحة النووية. أما الثانية، فهي التشديد على العبء الأخلاقي لحيازة الأسلحة النووية، وعلى المسؤولية الهائلة المصاحبة للإشراف على هذه الأسلحة المدمرة، فضلا عن التكنولوجيات والمواد النووية المستخدمة في تصنيعها.

ثالثا، توضيح أن اكتساب القدرة على صناعة الأسلحة النووية لا يوفر الأمن أو أوهبية أو مكاسب أخرى، ولكنه يمثل بدلا من ذلك السبيل إلى العزلة والتدقيق الأمني المكثف من المجتمع العالمي، لأن تلك القوى النووية المتصرفة بالمسؤولية ستراقب هذه التهديدات التي لا يمكن التنبؤ بها. وأخيرا، على جميع الدول، ولا سيما القوى النووية الحالية، تجديد التزامها بممارسات الأمن

الإدارة السليمة للأسلحة النووية والقيادة في العمل مع الدول الأخرى للحد من الأخطار النووية. إنها نعمة وقد تكون معجزة من نواح كثيرة أن الأسلحة النووية لم تستخدم مرة أخرى. وتدعو شعوب العالم كافة ألا تستخدم إطلاقاً. إن التجربة درس شاق لكنها حكمة، وقد علمت جميع الأطراف المسؤولية الأخلاقية التي تقترن بالأسلحة النووية.

إن الولايات المتحدة تعتمد على الردع النووي اليوم لأغراض صون مصالحنا الأمنية ومصالح حلفائنا الذين قد يشعرون بالحاجة إلى الحصول على هذه الأسلحة. وقد أسهم هذا الردع والعلاقات في غياب الحروب بين القوى العظمى منذ عام ١٩٤٥، بل في عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى إطلاقاً.

إننا محظوظون أن جون كيندي ونيكيتا خروتشيف، حينما وقفا على شفا المحرقة النووية إبان الحرب الباردة، توصلا إلى فهم مشترك للقوة الهائلة للأسلحة النووية. وإذ لاح احتمال انقراض البشرية خلال أزمة الصواريخ الكوبية، كان الإحساس السائد هو الخوف. ولم تمثل الأسلحة النووية أي راحة لأقوى الرجال في العالم، لكنها أوضحت الحاجة إلى الحد من مخاطر تكرار كارثة كادت أن تحدث بالسماح بانتشار القدرات النووية.

ففي هذا الأسبوع، سمع العالم بوفاة شخصية غير معروفة لكنها مهمة في تاريخ الحرب الباردة. كان اسمه ستانيسلاف بيتروف، وكان يعرف أحيانا "بالرجل الذي أنقذ العالم". في عام ١٩٨٣، كان بيتروف ضابطا سوفياتيا يعمل في مركز نووي للإنذار المبكر حينما اكتشف حاسوبه وأبلا من الصواريخ النووية الأمريكية القادمة. وقال، "كان لدي جميع البيانات التي توحى بأن الأمر كان صحيحا". وقال، "إن بعثت تقريرتي إلى التسلسل القيادي، ما كان لأحد أن يقول كلمة ليدهضه". وقال، "كل ما كان على القيام به هو الوصول إلى الهاتف والتحدث بالخط المباشر إلى قادتنا. بيد أنني لم أستطع التحرك. شعرت وكأنني أجلس على صفيح ساخن".

والإجراءات التي اتخذتها كازاخستان مثلت خطوة رئيسية في سبيل أن يصبح ذلك البلد جزءا من المجتمع الدولي. ونتيجة للتخلي عن الأسلحة النووية، لا ينظر العالم إلى كازاخستان بوصفها دولة نووية معتدية أو دولة مارقة. ولم تدخل في عداوات مع الدول النووية المجاورة لها، وروسيا والصين. واليوم، تتمتع كازاخستان بالسلام إلى حد كبير مع جيرانها، وعلاقتها التجارية قوية. وقد استضافت هذا العام معرض ٢٠١٧، وهو مناسبة في أستانا أبرزت مصادر الطاقة في المستقبل والفرص الاستثمارية في كازاخستان للمشاركين من جميع أنحاء العالم.

وكازاخستان دولة معاصرة أسهمت كثيرا في تحقيق السلام والازدهار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد استفادت كثيرا من قرارها في وقت مبكر. خلال مناصبي السابق، التقيت الرئيس نزارباييف في مناسبات عديدة، وحظيت بفرصة سؤاله عن هذا القرار. وهو يشعر بالرضا الآن أكثر من أي وقت مضى حيال قراره. وقال لي مرة، "إنه أفضل ما فعله لبلدنا الفتى".

وقد أقدمت أوكرانيا على اختيار شجاع مماثل. وحتى بعد توغل روسيا في أراضيها في شبه جزيرة القرم في شرقي أوكرانيا، في انتهاك لالتزامات موسكو بموجب مذكرة بودابست، أكد قادة أوكرانيا مرة أخرى على حكمة قرارهم بإزالة الأسلحة النووية. وسارع أصدقاؤهم وحلفاؤهم لمساعدتهم ردا على هذا الانتهاك لسيادتهم بمجموعة من الجزاءات القوية والموحدة على روسيا، والتزموا التزاما ثابتا بإنهاء هذا الصراع من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

ومن خلال رفض قوة الأسلحة النووية، فإن الدولتين تتمتعان بمكانة أفضل مما ستكونان عليه بخلاف ذلك. فقد قامت بالحد من خطر الصراع النووي وساعدتا في التقليل من فرص وقوع تلك القدرات في أيدي الأطراف الثالثة غير المسؤولة.

والولايات المتحدة، بوصفها الدولة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية في الحروب، تتحمل مسؤولية كبيرة عن ممارسة

الداعمة لانتشار تلك الأسلحة تسعى للأمن أو لتحسين مكانتها في العالم أو تعزيز ازدهار مواطنيها وأمل شعوبها في مستقبل أكثر إشراقاً، لن يحقق انتشار الأسلحة النووية هذه الأمور. وهناك سبل أفضل بكثير لتعزيز الدول لمكانتها، مثل تعميق التكامل التجاري مع باقي دول العالم، والالتزام بالمعايير والاتفاقات الدولية والمشاركة في الأنشطة الإنسانية.

وشبه الجزيرة الكورية مثال صارخ على المسارات المختلفة هذه. فبينما تتحاشى كوريا الشمالية المجتمع الدولي وتترك شعبها يتضور جوعاً فيما تواصل بلا هوادة مسعاها لامتلاك أسلحة نووية، اختارت كوريا الجنوبية عدم السعي إلى حيازة أسلحة نووية وتشارك مشاركة كاملة مع المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، أصبحت كوريا الجنوبية واحدة من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، حيث يعادل ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من ١٠٠ ضعف الناتج المحلي لجانها الشمالية. وعلى النقيض من ذلك، فإن كوريا الشمالية ربما تظن أن الأسلحة النووية كفيلة ببقاء نظامها. وفي الحقيقة، من الواضح أن الأسلحة النووية لا تجلب إلا المزيد من العزلة والخزي والحرمان. والتهديدات المستمرة ضدنا، في الولايات المتحدة، والآن ضد المجتمع العالمي بأسره لن تحقق الأمن لذلك النظام، بل إنها ستقوي عزمنا الجماعي والتزامنا بردع عدوان كوريا الشمالية.

إن كوريا الشمالية تمثل دراسة حالة فردية في الأسباب التي توجب على الدول العمل من أجل صون وتعزيز القواعد العالمية لعدم الانتشار. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن سجل المجتمع الدولي في مجال إنفاذ الامتثال للالتزامات والتعهدات المتعلقة بعدم الانتشار ليس على ما يرام. ويرجع السبب جزئياً في مواجهتنا للحالة التي نجد أنفسنا فيها حالياً مع كوريا الشمالية إلى الافتقار إلى المساءلة. فعلى الرغم من انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، لم تمثل كوريا الشمالية قط امتثالاً كاملاً للمعاهدة ومارست الغش بشأن

كان بيتروف يشعر بأن الحواسيب قد أخطأت، ولحسن الحظ أصاب بشأن إنذار كاذب. وبدلاً من أن يخطر قاده فوراً للتحضير لهجوم نووي مضاد، طلب مقر الجيش وأبلغ عن عطل في النظام. ويبين هذا الحادث عوامل الخطر فيما يتعلق بالأسلحة النووية، لا سيما حينما يتم التعهد بقرارات استخدامها لتكنولوجيات لا يعتمد عليها أحياناً أو للتقدير البشري. والبلدان التي تود حيازة الأسلحة النووية يجب أن تسأل نفسها، "نحن على استعداد للتعامل مع هذا النوع من السيناريو في بلدنا؟"

إن تاريخ أزمة الصواريخ الكوبية وحل الإنذار المبكر السوفياتي يوضحان مدى صعوبة السيطرة على الأخطار النووية حتى لأكثر الدول الحائزة للأسلحة النووية خبرة وأكثرها تطوراً. الأنظمة المارقة لا تدرك المسؤوليات المتأصلة في الأسلحة النووية. وهي ترغب في تطوير أو توسيع نطاق مخزوناتنا من الأسلحة النووية لما تدعيه من سعي إلى تحقيق الأمن، ولكنها في الواقع ترغب في استخدام هذه الأدوات لتخويف البلدان المجاورة والضغط عليها وزعزعة الاستقرار في مناطقها. وحيازة تلك الأسلحة تؤدي إلى دوامة متصاعدة من عدم الاستقرار والصراع الإقليميين أو العالميين، لا كنتيجة مباشرة لانتشارها بل لتحفيزها الدول الأخرى على الاضطلاع ببرامجها للأسلحة النووية الخاصة استجابة لذلك.

وفي هذه الظروف، لا تمثل الأسلحة النووية أدوات للردع المتبادل والاستقرار الاستراتيجي، بل أدوات لزعزعة الاستقرار. وقد تقنع الأنظمة المارقة نفسها بأنها تسعى إلى حيازة الأسلحة النووية لإرساء وتعزيز أمنها وهيبتها، لكن الأسلحة النووية قد تقوضهما معاً. وهناك سبب وجيه وراء انضمام كل بلد تقريباً في العالم إلى معاهدة عدم الانتشار.

يمكن لجميع الأطراف أن تعرف أنها لن تواجه في المستقبل خطر وقوع كارثة نووية من أي اتجاه جديد. إن كانت الجهات

خلال فترة الحرب الباردة. وفعلت واشنطن العاصمة وموسكو ذلك على الرغم من المنافسة التي كانت دائرة بينهما إبان فترة الحرب الباردة والمشاكل العديدة في علاقتهما الثنائية.

وخلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، عملت روسيا جاهدة لتحسين المساءلة عن مخزونها النووي المتفرق في أنحاء الاتحاد السوفياتي السابق، وانخرطنا على نحو وثيق في جهود تعاونية من خلال برنامج نون - لوغار التعاوني للحد من المخاطر من أجل تقليل مخاطر وقوع هذه الأسلحة أو المواد في أيدي ناشري الأسلحة أو الإرهابيين. وللأسف، في السنوات الأخيرة، كثيرا ما عملت روسيا بطرق تؤدي إلى إضعاف القواعد العالمية وتقويض الجهود الرامية إلى إخضاع الدول للمساءلة. ومن الأمثلة على ذلك انتهاك التزاماتها بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وعدم الالتزام بالضمانات الأمنية التي قدمتها في نهاية الحرب الباردة وعرقلة الجهود الرامية إلى البناء على إرث الجهود الدولية السابقة في مجال الأمن النووي والسعي إلى إضعاف استقلالية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إجراء تحقيقات بشأن البرامج النووية السرية. وإذا كانت روسيا تريد أن تستعيد دورها بوصفها جهة فاعلة ذات مصداقية في تسوية الحالة مع كوريا الشمالية، فبوسعها أن تثبت حسن نواياها من خلال التمسك بالتزاماتها المتعلقة ببذل جهود دولية في مجال الأمن النووي وتحديد الأسلحة.

كما أن تعاون الصين ضروري إذا ما أراد المجتمع الدولي السيطرة على التهديدات الصاروخية النووية من جانب كوريا الشمالية ومنع حدوث كارثة تؤدي إلى عدم الاستقرار واندلاع صراع في شبه الجزيرة الكورية. وإذا كانت الصين ترغب حقا في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية لتعزيز الاستقرار وتجنب نشوب صراع في هذه المنطقة الحساسة المتاخمة لها مباشرة، فقد حان الوقت الآن لأن تعمل مع بقيتنا - بقية المجتمع الدولي - بغية ممارسة نوع من الضغط على كوريا الشمالية يمكن أن يؤدي إلى تعديل حساباتها الاستراتيجية قبل فوات الأوان.

كل ترتيب لاحق استهدف تلافي حالة عدم الامتثال هذه وكبح التهديد النووي الذي يشكله ذلك البلد الآن.

وثمة دروس أيضا في هذا المقام لإيران التي كانت في طريقها نحو تطوير أسلحة نووية، في انتهاك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزامات الضمانات النووية والعديد من قرارات مجلس الأمن الملزمة قانونا. وتبدو إيران حريصة على الاحتفاظ لنفسها بخيار استئناف هذا العمل في المستقبل، حتى بينما تقوم برعاية الإرهاب الدولي وتطوير قدرات في صورة منظومات قذائف لإيصال الأسلحة النووية وزعزعة استقرار جيرانها في مسعى خطر إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية.

والمسؤوليات الجماعية عن التصدي لتحديات الانتشار هذه تتطلب منا جميعا القيام بالمزيد. وكما قال الرئيس ترامب في خطابه يوم الثلاثاء،

”وإذا أردنا أن نغتنم فرص المستقبل وأن نتغلب على الأخطار الحالية معًا، فلا يمكن أن يكون هناك بديل عن الدول القوية ذات السيادة والمستقلة“ (A/72/PV.3).

وبوصفنا دولاً قوية ومستقلة وذات سيادة، يجب علينا العمل معاً على الصعيد الثنائي والإقليمي والعالمي لوقف موجة الانتشار. إن الدول ذات السيادة، التي تعمل معاً في انسجام، ستحقق الصالح العالمي.

ونحث روسيا بصورة خاصة على دراسة السبل التي يمكنها بها تحسين دعمها للجهود العالمية لعدم الانتشار. وتتحمل روسيا والولايات المتحدة، بوصفهما أقوى دولتين نوويتين، القدر الأكبر من المسؤولية عن التمسك بقواعد عدم الانتشار ووقف استمرار انتشار الأسلحة النووية. وتعاوننا بشكل جيد من قبل. فقد عملت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً عن كثب في صياغة معظم النصوص التي أصبحت تشكل متن معاهدة عدم الانتشار، والتي ساعدت في إبقاء الانتشار تحت السيطرة

وأخيراً، يجب أن ندرك تماماً أن هناك جهات من غير الدول لن تمتثل أبداً للقواعد الدولية التي تنظم الأسلحة النووية. والهجمات الإرهابية الكبيرة وأعمال قطع الرؤوس والصلب والحرق وجرائم الاغتصاب والتعذيب وممارسات الاسترقاق تكشف حقيقة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تسعى إلى نيل المجد عن طريق الموت والدمار. إن حرص هذه الجماعات على ارتكاب فظائع يبين أنه إذا أتيحت لها الفرصة، فإنها ستبذر الموت والدمار على نطاق أكبر حتى، ولا يوجد نطاق أكبر من شن هجوم نووي على إحدى مدن العالم. فالعديد من الجماعات الجهادية تطمح إلى تفجير جهاز نووي في قلب منطقة حضرية مزدهرة. وتمثل مهمتها في قتل شعوبنا وجعل العالم يسقط في دوامة من الترددي. ويجب ألا نسمح بحدوث ذلك أبداً.

وبوصفنا هيئة ملتزمة بالأمن، يجب علينا أن نتعامل مع الانتشار النووي بالجدية التي يستحقها. وبالنسبة لنا في مجلس الأمن، فإن مكافحة التهديدات النووية تبدأ بالإفناذ الكامل لقرارات مجلس الأمن. وجميع الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ هذه القرارات. ولضمان تمكن جميع الدول من الاضطلاع بدورها، يجب علينا أن نواصل العمل من أجل التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولكن لا يكفي توقيع المعاهدات واعتماد القرارات. فوقف انتشار الأسلحة النووية يستلزم أيضاً استخدام وسائل أخرى للقوة، سواء كانت دبلوماسية أو اقتصادية أو رقمية أو معنوية، وعند الاقتضاء، عسكرية. وفي نهاية المطاف، يتحمل كل منا مسؤولية سيادية عن ضمان حماية العالم من اندلاع حرب نووية، والتي ستتجاوز آثارها كل الحدود. وستواصل الولايات المتحدة العمل من أجل وقف انتشار الأسلحة النووية. ونحن نطلب من جميع الدول المحبة للسلام الانضمام إلينا في هذه المهمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن السيد خيرت عبد الرحمانوف، وزير خارجية كازاخستان، إلى أخذ الكلمة.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الإثيوبية على إتاحة هذا المنبر. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو والمتكلم السابق، الوزير تيلرسون، على أفكارهما القيمة جداً، بما في ذلك بشأن إسهام بلدي في عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية.

ويجب التنفيذ الفعال للقرارات والمعاهدات والاتفاقيات، إلى جانب نظم الجزاءات، وهي صكوك يكمل بعضها بعضاً،

ولا بد أن نواصل العمل من أجل تأمين التكنولوجيات والتصاميم والمواد النووية في مصادرها وتعطيل شبكات الانتشار. ويجب علينا تعميق تبادل المعلومات بين وكالات الاستخبارات من أجل تحديد الجهات الفاعلة والاستدلال على المجالات التي جرى تحويل المواد النووية إليها بعيداً عن الاستخدامات المشروعة، أو تلك التي ربما يتم تحويل هذه المواد إليها. ويجب علينا إحياء الممارسة المتمثلة في إيجاد مسارات وظيفية وفرص عمل بديلة للخبراء في المجال النووي كي لا يبيعون مهاراتهم في السوق السوداء.

ولكن في نهاية المطاف، فإن أفضل وسيلة لوقف الجهاديين في سعيهم للحصول على الأسلحة النووية تتمثل في تدميرها قبل وقت طويل من تمكنهم من بلوغ هدفهم. وسواء في ساحة المعركة أو في الشوارع أو على شبكة الإنترنت، يجب ألا نفسح مجالاً للإرهاب. ويجب أن نظل يقظين دائماً حيال انتشار تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإسلامية في أماكن جديدة، سواء في أفريقيا أو آسيا أو أوروبا أو أي مكان

خياراً، ولكن في الوقت نفسه ليس من السهل إطلاق عملية للمفاوضات. وتدين كازاخستان بقوة إجراءات بيونغياغ المنطوية على التحدي والاستفزازية. ونعتبر أن استمرار الضغط الناجم عن فرض الجزاءات هو خطوة في الاتجاه الصحيح إلى أن تستجيب كوريا الشمالية لنداء أغلبية دول العالم.

ولذلك نقترح أن تخفف الأطراف المعنية حدة التوتر وتقدر التوقعات من جميع القرارات المحتملة. ونعتقد أن الاقتراحات المشتركة للاتحاد الروسي والصين تستحق النظر فيها. ولا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي يضطلع به الأمين العام غوتيريش بصفته وسيطاً. ولذلك، فإن إعداد الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية واعتمادها لوثيقة عالمية في إطار الأمم المتحدة بشأن الضمانات السلبية وعدم الاعتداء سيكون أمراً أكثر أهمية وحافزاً كبيراً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

إن تنفيذ الخطوات القوية التي اتخذها الرئيس نور سلطان نزارباييف - وهي تحديداً، إغلاق موقع سيميالاتينسك للتجارب النووية والتخلي عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم - تطلب بشدة بذل جهود تعاونية من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وكان تعاونهما مثالياً في مساعدة بلدي على التخلص من التركة النووية، فضلاً عن إعادة تأهيل موقع سيميالاتينسك للتجارب النووية السابق. وأعتقد أن توسع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي مواصلة هذا التعاون المثمر للغاية والمفيد على نحو متبادل في ظل الظروف الجديدة فيما يتعلق بالتهديدات الجديدة الناشئة في عالمنا المعاصر.

ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن، فإن كازاخستان على استعداد لتقديم المساعدة العملية باستضافة حلقة دراسية إقليمية لبلدان آسيا الوسطى. وسيكون هذا بالاقتراح مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

تحظر استخدام وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتقاس فعالية القرارات المتعلقة بالجزاءات بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المقررة. ويؤسفنا أن نلاحظ أن تأثير القرارات المتعلقة بالجزاءات لا يلبي دائماً توقعاتنا. وغالباً ما يحدث ذلك بسبب عدم الامتثال المتعمد من جانب دول أخرى تقوض جهودنا الجماعية الرامية إلى صون السلام والاستقرار.

وتصور النهج الذي تتخذه كازاخستان نحو هذه المسألة الرئيس نور سلطان نزارباييف، الذي أكد مراراً وتكراراً على ضرورة وضع آليات محددة لثني الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن الانسحاب من المعاهدة. وعلى نحو أكثر تحديداً، اقترح رئيس بلدي أن يخضع طلب أية دولة الانسحاب للتفتيش المكثف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الانتهاكات المحتملة، باعتبار ذلك استعراضاً لأسباب الانسحاب، في مؤتمر استثنائي للدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإذا أخفقت جميع محاولات، أن تنقل المسألة فوراً إلى مجلس الأمن بموجب، المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونوصي بأن تطبق عملية مماثلة على الدول التي تنتهك بشكل مستمر القرارات المتصلة بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويلزم النظر في مسائل أساسية معينة، بما في ذلك الأساس المنطقي لأعمال الدول الأعضاء وكيفية حفزها على عدم التعاون مع الدول الخاضعة للجزاءات. ويجب أن نحاول توقع الجزاءات التي تضر بالمصالح التجارية والاقتصادية للدول الأخرى وما إذا كان من المجدي النظر في إنشاء آليات إلزامية وقائمة على الحوافز لضمان تقييد الدول الأعضاء الكامل بالتزاماتها، أو تقييد التعاون مع الدول الخاضعة للجزاءات أو وقف هذا التعاون.

واليوم، وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن المآزق ينشأ حينما يدرك المجلس أن الحل العسكري ليس

واقترح رئيسي كازاخستان نور سلطان نزارباييف، أثناء إطلاق مرفق بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كازاخستان، إحياء عملية مؤتمرات قمة الأمن النووي، وقدم أستانا بوصفها بلدا مضيفا لمثل مؤتمر القمة هذا في المستقبل. كما اقترح توحيد جهود جميع الدول من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي أثبتت أنها إحدى أكثر الوسائل فعالية في مكافحة انتشار الأسلحة النووية.

إننا جميعا بحاجة إلى التحلي بروح المسؤولية والإرادة السياسية والحكمة لاتخاذ قرارات ذات أهمية تاريخية. ونحن بحاجة إلى أن نضع خير البشرية فوق المصالح الوطنية بغية حل إحدى أصعب المشاكل العالمية - وهي إبقاء العالم آمن من أسلحة الدمار الشامل. وأنا على ثقة بأننا سنفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد شكري (مصر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعبر عن سعادي الشخصية لرؤيتكم تتولون رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أتوجه بالشكر لوكيلة الأمين العام الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمتها وسنتخلص منها ضرورة اعتماد مقارنة جديدة وشاملة تكفل اتخاذ إجراءات فعالة في السعي نحو إنهاء التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل ومركزية جهود نزع السلاح وعدم الانتشار للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وفي ضوء الأهمية البالغة التي توليها مصر لموضوع نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها ونظرا لتقديرنا لهذه الفرصة الهامة لمناقشة هذه القضية المحورية على هذا المستوى الرفيع، فقد قررت، خلافا للمألوف، أن ألقى مداخلة اليوم باللغة الإنكليزية حرصا على أن تكون الرسالة مباشرة.

(تكلم بالإنكليزية)

كما نقدر تقديرا كبيرا الإحاطة الإعلامية المفتوحة المقرر أن يعقدها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر رئيس لجنة ١٧١٨ من أجل مشاركة جميع الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بإيران، نود الإشارة إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني تحققت نتيجة مفاوضات مطولة ومكثفة، وكان لنا شرف استضافة جولتين من تلك المحادثات في عاصمتنا الجنوبية، ألماني. ومن الضروري الإقرار بأن هذا الاتفاق وضع إيران على مسار خال من الأسلحة النووية، مع تأكيد الوكالة أن إيران بصدد الوفاء بجميع التزاماتها النووية. ولذلك ينبغي أن نبين لبيونغيانغ بصورة مقنعة خريطة الطريق الصحيحة، مع التوصل إلى حل قانوني يعمل أيضا بشكل واقعي. وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب الجهود الفعالة للأطراف، ويعقدها العزم على محادثات السلام، تحققت خطة العمل الشاملة المشتركة تلك إزاء خلفية استمرار فرض الجزاءات.

ومن الأدلة الواضحة الأخرى على ضعف نظام عدم الانتشار حالة استخدام أسلحة الدمار الشامل في سوريا. وبشكل عام، فإن كازاخستان مقتنعة اقتناعا راسخا بأن على مجلس الأمن أن يكون متحدا في هذه المرحلة الحرجة في النهج الذي يتخذه نحو إيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا. ونحن، من جانبنا، سنواصل توفير منبر أستانا باعتباره منبرا مكتملا من أجل تيسير عمليات التفاوض في جنيف. وهو، بدوره، سيمكننا التوصل عاجلا إلى حل الأزمة العسكرية والسياسية في سوريا من إزالة الفراغ الذي يسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية مع الإفلات من العقاب.

إن نظام منع الانتشار مدعوم بشكل كبير من آليات التعاون الناشئة من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويجب بذل كل جهد لتعزيز تنفيذ القرار. ويشارك بلدي بفعالية في أعمال تنفيذ القرار ويواصل تقديم المساعدة المالية. وفي هذا السياق، نقر بأن المؤتمرات قمة الأمن النووي، التي بدأتها الولايات المتحدة وتبعتها بلدان أخرى، أسهمت إسهاما كبيرا في الحد من الخطر النووي وفي تعزيز الهيكل العالمي للأمان النووي.

الردع النووي يسهمان في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين. في الواقع، فإن إلقاء نظرة فاحصة على التحديات المعاصرة المتعلقة بعدم الانتشار، بما في ذلك الحالات الخاصة ببلدان محددة، سيكشف بوضوح أن تلك التحديات تنجم، بطريقة أو بأخرى، عن استمرار وجود الأسلحة النووية وعن الطبيعة التمييزية لنظام عدم الانتشار، الأمر الذي يقوض مصداقيته وفعالته.

وما من شك في أنه، في عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، كان يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يكونا في وضع أفضل بكثير للتصدي للأخطار المتعلقة بعدم الانتشار وحالات عدم الامتثال بطريقة أكثر مصداقية وغير تمييزية. لقد أظهرت الممارسة أنه من المضلل تماما أن تُعالج مسائل عدم الانتشار بينما يُتجاهل نزع السلاح أو يُتصدى بشكل انتقائي لبعض حالات عدم الامتثال في حين يُتجاهل عمدا تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار.

وتمثل العديد من التطورات الملحوظة في الآونة الأخيرة، مثل اعتماد العهد الإنساني، فضلا عن معاهدة تاريخية تحظر الأسلحة النووية، علامات واضحة على أن الظروف قد تغيرت على الساحة الدولية - وهي رسائل واضحة مفادها أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي التزمت فعلا بالمبادئ المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار قد أخذ صبرها ينفذ بشكل متزايد فيما يتعلق بالحاجة إلى التصدي بجدية للثغرات في النظام السائد والتمييز المتأصل فيه، الأمر الذي لم يكن مقصودا أن يستمر إلى ما لا نهاية إبان المفاوضات على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو عند دخولها حيز النفاذ.

وقد برهنت مصر على حسن نواياها، على الرغم من الطبيعة الشديدة الثقل لمنطقتها، بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها الكامل لالتزاماتها، اعترافا منها بالدور الحيوي الذي تضطلع به المعاهدة في الأمن الدولي. وقد اتخذنا هذه القرارات بحسن نية لأننا نقيّم الحياة البشرية

لقد ظلت مصر دائما في صدارة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي لا تزال تمثل أحد أكثر التهديدات الملحة للبشرية وللسلام والأمن الدوليين.

إننا نقدر تقديرا كبيرا دور مجلس الأمن الذي لا غنى عنه في مواجهة تحديات الانتشار وتعزيز قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والإطار القانوني المنظم للمسألة. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن أساليب عمل المجلس في هذا المجال تتطلب تحسينا كبيرا.

وينبغي أن ننظر في اتخاذ أساليب أكثر فعالية وشمولا من شأنها أن تحسن الشعور بملكية التدابير المتخذة وتسعى لتعزيز استخدام مساعي الأمين العام الحميدة وتتخذ دائما قرارات لتوطيد المفهوم الذي مفاده أن الهدف النهائي لجميع التدابير التي يتخذها المجلس هو التوصل إلى الحل السياسي السلمي.

ومن منظور أكثر شمولا، تكرر مصر قلقها حيال التهديد الخطير الذي استمرار وجود الأسلحة النووية، ونؤكد مجددا على أن الإزالة الكاملة والقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها لتلك الأسلحة تمثل الضمان الأكيد من الانتشار والضمان النهائي من استخدام الدول أو الجهات من غير الدول لهذه الأسلحة.

إن بلوغ هذا الهدف يتوقف إلى حد كبير على تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقيادتها للجهود نحو تحقيق الالتزام العالمي بالمعاهدة، التي لا تزال تمثل حجر الزاوية للأمن الدولي وأساس الهيكل الحالي لنزع السلاح ومنع الانتشار.

وما زال التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي رهينة لتأويل المفاهيم المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي، على الرغم من التقدم الملموس والواضح الذي أحرز في مجال عدم الانتشار. لقد حان الوقت لكي نجري، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مناقشة صادقة وشاملة للجميع بشأن صحة واتساق تلك الحجج التي تعني ضمنا أن حيازة الأسلحة النووية والاعتماد على

لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، الأمر الذي يزيد من إضعاف مصداقية المعاهدة.

وأخيراً، أعيد تأكيد موقفنا المبدئي المتمثل في أنه ينبغي كذلك معالجة تلك المسائل المواضيعية الشاملة المتعلقة بإنفاذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار بطريقة أكثر شمولاً بمشاركة نشطة من قبل جميع الدول الأعضاء في جميع الأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة. إن الأمن الجماعي للجميع شرط ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى لتحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة اللذين ندين بهما للأجيال المقبلة.

السيد كليمن (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة للغاية بناء على طلب من وفد الولايات المتحدة. كما أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية الموضوعية التي قدمها وكيل الأمين العام إيرومي ناكاميتسو.

لقد ظل المجتمع الدولي يعمل باستمرار على مدى سنوات من أجل إنشاء نظام دولي قائم على القواعد "لننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" - وهي عبارة نعرفها كلنا معرفة تامة. وقد وضعت مجموعة كاملة من الصكوك الدولية، لا سيما في مجال عدم الانتشار. وأصبحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهم العناصر الأساسية في نظام الأمن الجماعي. أو ليس هذا من الإنجازات الكبيرة؟ نعم، بالتأكيد. فقد انضمت، حتى اليوم، ١٩١ دولة إلى المعاهدة. هل هذا نجاح ما بعده نجاح؟ هنا، لست متأكداً تماماً. بعد ما يقرب من ٥٠ عاماً من دخولها حيز النفاذ، ما زال الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية يشكل تهديداً. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الدول لا تزال تطمح إلى تطوير قدراتها في مجال الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ديس على اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل سافر - في سورية - للمرة الأولى منذ عدة سنوات. ولا يفوتني

والأمن الدولي. وقد ظلت مصر دائماً، علاوة على ذلك، تدعم بنشاط وتنفذ جميع قرارات مجلس الأمن الرامية إلى معالجة شواغل الانتشار الخاصة بكل بلد من دون تمييز، فضلاً عن مكافحتها حياة أسلحة الدمار الشامل من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول.

وتواصل مصر دعمها الكامل للدور الذي يضطلع به المجلس في البحث عن حل سلمي لمعالجة الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تنتهك قرارات مجلس الأمن، الأمر الذي ندينه بشدة. كما أننا نؤيد إشراف المجلس على امتثال إيران لالتزاماتها، فضلاً عن التوصل إلى حقائق ذات مصداقية فيما يتعلق بالأطراف المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ومع ذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط ما زالت، للأسف، تمثل أحد الأمثلة الأكثر وضوحاً على التهديدات التي تواجه نظام عدم الانتشار، علاوة على الطريقة الانتقائية التي يتناول بها مجلس الأمن هذه التهديدات. من المهم الإشارة إلى أن مجلس الأمن لم ينفذ أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي يتضمن اعترافاً صريحاً بالهدف من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولذلك، فليس مستغرباً أن تشهد المنطقة مستوى غير مسبوق من الإحباط، ولا سيما وسط البلدان العربية، بسبب الفشل المتكرر في تنفيذ التعهد المتفق عليه بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويتجلى هذا في القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، الذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من القرار المتعلق بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وسنظل نشعر بحيرة أمل كبيرة إزاء قرار دول ثلاث أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عرقلة توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية

كيف يمكننا أن نكفل تنفيذ قرارات المجلس لمنع انتشار الأسلحة الأكثر خطورة وتدميرها؟ في الواقع، إن التنفيذ غير المشروط والصادق للقرارات ذات الصلة هو أحد الشروط المسبقة الرئيسية للحد من مستوى التهديد ومنع أي نوع جديد من أنواع الاستفزاز.

غير أن المجلس لا يتحلى دوماً بوحدة الصف والحزم لدى اتخاذ اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة القيام باستجابة فعالة، بدلا من الاستجابة الرسمية. إن أوجه الإخلال بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى، كالأسلحة الكيميائية، ينبغي أن يعتبرها المجتمع الدولي خطرا داهما. ولهذا السبب أحث أعضاء المجلس أن يضعوا الخلافات جانبا ويستخدموا كل الأدوات المتاحة لكفالة الامتثال الكامل للقرارات ذات الصلة.

وما لم نبد الإرادة السياسية للقيام بذلك، فإن الحالة يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة. وينبغي أن تكون هناك مساءلة حتمية عن كل انتهاك. فالمخاطر في هذا المجال لا تنشأ من الثغرات في التشريعات الوطنية فحسب، وإنما أيضا من التطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا، وفضلا عن التجارة الإلكترونية إلى جانب انعدام الوعي لدى الأوساط الأكاديمية وقطاع صناعة الأسلحة والمجتمع المدني. وبالتالي، فإن تعزيز التعاون في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أمر أساسي وضروري تماما.

وما من جزء من العالم في مأمن من خطر الانتشار النووي. وفي التسعينيات من القرن الماضي، فككت أوكرانيا طوعا ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم. وأتذكر ذلك الوقت جيدا لأن أبي كان طيارا لقاذفات القنابل النووية السوفياتية، وقد بدأت حياتي المهنية في السلك الدبلوماسي في مجال نزع السلاح النووي. لقد فعلنا ذلك، نحن الأوكرانيين، اقتناعا منا بأهمية المبادئ الدولية الأساسية، مثل حرمة الحدود الدولية، والسلامة الإقليمية، والسيادة. واعتقدنا أن تلك المبادئ مقدسة بالنسبة للجميع. وبعد

أن أذكر الخطر المتزايد من وقوع أشد المواد خطورة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، سواء عن قصد أو بسبب الإهمال أو عدم الرقابة.

إن مجرد حقيقة أن علينا اليوم أن نناقش مرة أخرى كيفية إنفاذ قرارات مجلس الأمن الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل تثبت بوضوح أن النظام القائم للقواعد والمبادئ الراسخة يتآكل. وهذا لا يقتصر فقط على الانتشار، بل هو مؤشر على المشكلة الأوسع نطاقا المتمثلة في عدم التطبيق الكافي للقانون الدولي وفي تعرضه للانتهاكات بصورة منهجية. والحالة الراهنة لا تلائم إلا الذين يسعون إلى تقويض أسس النظام الدولي في حد ذاتها. فلا يعمل الاقتدار إلى المساءلة الحقيقية عن تحدي القواعد الدولية إلا على التشجيع على المزيد من الانتهاكات.

ربما تكون كوريا الشمالية المثال الأكثر بشاعة. فعلى الرغم من العديد من القرارات من قبل هذه الهيئة، لا يزال النظام يواصل برنامجه النووي والمتعلق بالقذائف، مبقيا المنطقة بأسرها وشعبه رهينة لذلك. ويبدو أن قادة كوريا الشمالية مستعدون للتضحية بشعبهم وتجويعه حتى الموت، مجرد إشباع طموحاتهم الجاهمة. إننا نعرف ذلك، للأسف، من تاريخنا عندما تسبب الحكام السوفييات في مجاعة في أوكرانيا، ببيع الحبوب مقابل الذهب واستخدام العمال السخرة في المعسكرات لبناء القدرات العسكرية واختبار الأسلحة النووية على جنودهم مجرد أن يروا تأثيرها. إن الطموحات النووية لكوريا الشمالية وتصرفاتها الأخيرة في تحد لقرارات مجلس الأمن هي تحد سافر للمجتمع الدولي بأسره.

وفي الشرق الأوسط، يمثل استخدام الأسلحة الكيميائية - الأمر الذي لم يكن ليخطر على بال قبل عقد من الزمان - خطرا واضحا جدا الآن. لذلك تتمثل المهمة في عكس هذا الاتجاه العارض ومنع العالم من الانزلاق إلى حالة من الفوضى. ويجب علينا أن نقف صفا واحدا لتحقيق الامتثال العالمي للقواعد التي وضعناها بأنفسنا.

قدر من الثقة في روسيا. ولا يمكن اعتبارها مساهمة في توطيد الأمن الدولي بصفة عامة ونظام عدم الانتشار بوجه خاص. ولذلك السبب نحن مقتنعون بأن مسألة تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالضمانات الأمنية السلبية الفعالة ليست مسألة تافهة. والنظام العالمي لعدم الانتشار سيحني فوائد جمة من الضمانات الأمنية القابلة للإنفاذ. فلنكن جميعا صرحاء تماما بشأن هذه مسألة: الإعلانات الفارغة لن تقنع أي أحد بعد الآن.

فالمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جماعية عن استعادة الاحترام الواجب للقانون الدولي وإيجاد حلول دائمة للتهديدات الأكثر إلحاحا للسلم والأمن العالميين. ولذلك، فإن من مسؤولية مجلس الأمن في نهاية المطاف أن يبذل كل جهد ممكن لتحقيق الهدف الرئيس ويثبت أن نظام عدم الانتشار يؤدي وظائفه بفعالية. وما لم نقم بذلك، فإن خارطة العالم ستعيد رسمها الجهات الحائزة للأسلحة النووية الناشئة حديثا. والمجلس هو الذي يجب عليه أن يظل حازما ودقيقا في الحيلولة دون أن يصير هذا السيناريو واقعا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارغوت فالستروم، وزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، والولايات المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت. وأشكر أيضا وكالة الأمين العام ناكاميتسو على المقدمة التي عرضتها بشأن الموضوع.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل بالتأكيد تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين. وأنا ألقى نظرة حول الطاولة، قبل أن أبدأ بياني الرسمي، أود أن أقول إنه لا يسعني سوى أن أفكر في تشكيلة مجلس الأمن. لدينا أوكرانيا وكازاخستان، اللتين قامتتا بتفكيك الأسلحة النووية؛ ولدينا بوليفيا وأوروغواي، من قارة خالية من هذه الأسلحة؛ ولدينا البلدان الخمسة التي

ذلك بعقدين من الزمن، ما زلنا متشبثين بتلك المبادئ. غير أننا أدركنا، مع الأسف، أنها ليست مقدسة بالنسبة للجميع. وأود أن أؤكد، في ذلك الصدد، أن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك في مجال عدم الانتشار، تشكل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن أوكرانيا تواجه عدوان دولة حائزة للأسلحة النووية، هي روسيا. إن الانتهاكات الوحشية للالتزامات الدولية، بما في ذلك بموجب مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، من جانب روسيا، التي صدقت على ضمانات سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، تقوض النظام الأمني للأمم المتحدة برمتها، على أساس مبادئ القانون الدولي. ويمكن أن نذكر أيضا، في ذلك الصدد، بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بأن تحترم احترامًا تامًا التزاماتها القائمة فيما يتصل بالضمانات الأمنية.

قبل أكثر من ثلاث سنوات، لم تكتف روسيا بتنفيذ عمل من أعمال العدوان العسكري على أوكرانيا فحسب، بل بانتهاكها لمذكرة بودابست، أثبتت أيضا أن الوعد الرسمي من إحدى القوى النووية باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا وكفالة ألا تستخدم أبدا أي سلاح من أسلحتها ضد أوكرانيا، إلا في حالة الدفاع عن النفس أو وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لا قيمة له الآن.

إن الرواية الروسية بأنها لم تنتهك مذكرة بودابست بما أن الأسلحة النووية لم تُستخدم ضد بلدي تلاعب خبيث آخر. فلتفكروا في الانطباع الذي تركته لدى الدول الساعية إلى تعزيز إمكانات الردع لديها. ولتفكروا تحديدا في أثر ذلك على الهياكل الأساسية لعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

والمناورة الأخيرة بشأن إطلاق قذيفة نووية واسعة النطاق، التي أجريت أثناء التدريب "زباد ٢٠١٧"، لا توحى بأي

استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري ومن قبل داعش. إن نجاح الجهود التي يبذلها المجلس لوقف انتشار هذه الأسلحة الفتاكة يستلزم الدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء. ولهذا السبب، دعت السويد إلى التنفيذ العالمي والشامل لنظم الجزاءات القائمة. وينطبق هذا على الأقل على الجزاءات ذات الصلة بعدم الانتشار المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. يجب علينا جميعاً أن نعمل معاً من أجل تنفيذ هذه الجزاءات تنفيذاً كاملاً، لكي لا نساهم في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة للأسلحة النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية. تحسين الرصد وبناء القدرات المحددة الأهداف تدابير هامة. وإني أنضم إلى الأمين العام في دعوته إلى الوحدة في المجلس والانخراط الدبلوماسي لحل الأزمة.

إن الفظائع كالتى ارتكبت في محافظة إدلب في نيسان/أبريل غير مقبولة، ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وتشيد السويد بالطريقة التي اضطلعت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بولايتها عن طريق التحقيق في حالات الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية وتحديد المسؤولين عنها بمستوى عالٍ من الخبرة والكفاءة المهنية. علينا أن نواصل منح دعمنا الكامل الذي لا لبس فيه لهاتين الآليتين الهامتين. يجب على المجلس أن يقف صفاً واحداً من أجل كفالة مساءلة الجناة.

سأكون مقصراً إن لم أذكر في هذا السياق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وكما ذكرت فيديريكا موعيريني في نيسان/أبريل الماضي،

”كانت خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازاً تاريخياً بالنسبة لأمن المنطقة والعالم بأسره، نجاحاً للدبلوماسية المتعددة الأطراف التي أثبتت نجاعتها وتحقيقها للنتائج.“ ومن المهم تماماً أن تواصل جميع الأطراف تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل بخذافيرها وعلى الدوام. والتحقق الصارم

تمتلك تلك الأسلحة؛ واليابان، البلد الوحيد الذي تعرض لوقتها التدميرية. ولذلك يبدو لي أن هذه هي المجموعة المثالية من البلدان للمضي قدماً فبشأن هذه المسألة المحددة.

لقد ظلت السويد لما يقرب من نصف قرن من أنصار نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكما أعرب الأمين العام عن ذلك بوضوح في خطابه الافتتاحي أمام الجمعية العامة يوم الثلاثاء (انظر A/72/PV.3)، فإن هذين الهدفين مترابطان ارتباطاً جوهرياً. إننا نتحمل مسؤولية أخلاقية وإنسانية عن إحراز التقدم بشأنهما معاً. والمبادرة المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية تعبر عن الإحباط الوجيه والواسع النطاق إزاء عدم إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي. وسيظل الأمر كذلك حتى نرى تقدماً حقيقياً بوفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها.

والسويد ملتزمة بإنجاح الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر الدعوة، الواردة في القرارات المتعاقبة لمجلس الأمن، إلى جميع الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تفعل ذلك دون تأخير ودون شروط. وعلاوة على قيام السويد بتوفير الخبرة في مجالي التحليل والأدلة الجنائية، قدمت مساهمة مالية دعماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من خطة العمل الشاملة المشتركة، وآلية التحقيق المشتركة، والنظام الذي أنشئ بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ومن خلال الاتحاد الأوروبي، ساهمنا إسهاماً كبيراً في برامج التوعية التي تهدف إلى مساعدة البلدان على تعزيز نظمها لمراقبة الصادرات.

والمؤسف أننا، منذ انضمامنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير، دعينا مراراً وتكراراً، إلى معالجة إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل غير قانوني لتجارب الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، وقد أدنا تلك الاستفزازات بأشد العبارات. وبالمثل، دأبنا على التعامل مع العديد من الحالات المروعة التي

لقد تجاهلت كوريا الشمالية الاحتجاجات والتحذيرات القوية للمجتمع الدولي بالمضي قدما في عملية لإطلاق قذيفة تسيارية حلقت فوق اليابان في الأسبوع الماضي. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أجرت أيضا تجربتها النووية السادسة، التي يشتهبها في كونها قبلة هيدروجينية والتي كانت على نطاق أكبر بكثير من التجارب السابقة. هذا استفزاز غير مقبول تماما. تشكل أفعال كوريا الشمالية الاستفزازية، بما في ذلك تجاربها النووية وسلسلة عمليات إطلاق القذائف التسيارية، تحديات خطيرة للنظام الدولي لعدم الانتشار. وغني عن القول إن تصرفات كوريا الشمالية تنتهك بوضوح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أنها تشكل تهديدا خطيرا ووشيكاً لم يسبق له مثيل للسلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك اليابان.

لا مستقبل مشرق ينتظر كوريا الشمالية إن هي واصلت سيرها على هذا الدرب واستمر انعزالها عن العالم. وتحث اليابان بقوة كوريا الشمالية على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار المتخذ مؤخرا (٢٣٧٥) (٢٠١٧)، والعمل فوراً على إظهار الجدية والإجراءات الملموسة صوب تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي تجريدا كاملا يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. كما تدعو اليابان كوريا الشمالية إلى العودة للامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب وقت ممكن.

إن تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي يتطلب أن يمارس المجتمع الدولي أقصى درجات الضغط على كوريا الشمالية. الجهود الحالية غير كافية وثمة حاجة إلى مزيد من الضغط. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو اليابان بقوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل والفوري لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ينبغي ألا يسمح لأي دولة باستغلال ثغرة في نظام الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية.

إن عدم انتشار الأسلحة الكيميائية مسألة هامة أخرى ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لها. ولا يمكن لليابان، التي

والفعال من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة المشتركة المعنية بمسائل التنفيذ من العناصر الحيوية للاتفاق.

تنفيذ القرارات ليس سوى أحد وجهي العملة. علينا أيضا أن نعزز وندافع عن الصكوك المتعددة الأطراف القائمة التي وضعناها للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل الوحدة أمر أساسي. ينطبق ذلك على آلية التحقيق المشتركة، وأيضا على الأدوات الهامة الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار، مثل نظام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ونظام الضمانات المعزز للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على سبيل ذكر اثنين منها فقط.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل هو واحد من أخطر التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، وهو مسؤولية بالغة الأهمية للمجلس. وستواصل السويد القيام بدورها في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، واحترام القانون الدولي ومساءلة الجهات التي تنتهك التزاماتها القانونية الدولية.

السيد كونو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالتشديد على مدى حسن توقيت إتاحة هذه الفرصة لأعضاء مجلس الأمن لمناقشة عدم الانتشار، وهي مسألة يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها متحدا.

تشعر اليابان بالقلق إزاء التحديات الخطيرة التي تواجه النظام الدولي لعدم الانتشار. ومن الأهمية بمكان للمجلس، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتصدى بحزم وعلى نحو ملموس للمسائل الخطيرة التي تعصف بالأساس الذي يقوم عليه نظام عدم الانتشار.

ونظرا لخطورة الحالة، من الملح أن نحقق بدء النفاذ المبكر لمعاهدة حظر الدمار الشامل للتجارب النووية ونبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون مزيد من التأخير، إضافة إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعو اليابان المجتمع الدولي إلى التعاون الوثيق بشأن التدابير العملية والملموسة من أجل تحقيق تلك الغاية.

يتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن صوتها. ولا يمكن ضمان الأمن الجماعي دون عدم الانتشار. ومن المهم أن يجري تنفيذ القانون الدولي بقوة وفعالية. ولا بد من أن تكون هناك مساءلة.

لقد تسببت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في واحدة من أكبر الأزمات في عصرنا. ويتعين علينا الوقوف موحدين وبحزم من أجل الدفاع عن عدم الانتشار، الذي يصب في المصلحة المشتركة لنا جميعاً ويشكل ضماناً للسلام والأمن والاستقرار. وتدين إيطاليا إطلاق بيونغ يانغ قذيفة تسيارية فوق اليابان في ١٥ أيلول/سبتمبر، وكذلك جميع تجارب كوريا الشمالية للقذائف وتجاربها النووية. وبتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، بعث المجلس برسالة واضحة وقوية مفادها أن أي محاولات أخرى من جانب النظام لتحدي إرادة الأمم المتحدة ستأتي بنتائج عكسية. وإذا أرادت كوريا الشمالية الخروج من عزلتها الذاتية، يجب عليها أن توقف تطوير برنامجها النووي والصاروخي.

أما إيران فقصتها مختلفة، حيث أنها مضت في اتجاه إيجابي بشأن برنامجها النووي. وقد حقق الاتفاق النووي الإيراني مكاسب بالنسبة للأمن العالمي من خلال فرض قيود صارمة على البرنامج النووي لطهران. وفي المقابل، قمنا برفع الجزاءات. وهذا بمثابة مثال جيد للدبلوماسية الفعالة والجزاءات الذكية. ومع ذلك، لم يكن التوصل إلى الاتفاق سوى البداية. ويجب علينا الآن أن نواصل العمل كي لا تنحرف إيران عن مسار عدم الانتشار النووي.

وستواصل إيطاليا، بوصفها ميسر القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تعزيز التنفيذ السلس لذلك القرار البالغ الأهمية. ونحن نشعر بالقلق إزاء تجارب القذائف الإيرانية، التي يبدو أنها تتعارض مع روح، إن لم يكن نص، القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فهي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة وإلى تعريض التقدم المحرز حتى الآن للخطر.

من المؤسف أننا لم نشهد تحقيق تقدم في سورية. بل على العكس من ذلك، شهدنا الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية

تعرضت لهجمة كيميائية بغاز السارين في مترو الأنفاق، أن تقبل استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، فإن اليابان تدين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في مدينة خان شيخون في سورية. تجري آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة حالياً تحقيقاتها من أجل تحديد هوية مرتكبي الهجمات الكيميائية. واليابان تؤيد أنشطة آلية التحقيق المشتركة. وأود أن أشدد على أنه لا بد لمجلس الأمن أن يكون متحداً ويحاسب مرتكبيها بهدف منع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية.

وأخيراً، أود أن أتناول المسائل المتعلقة بإيران. إن اليابان تؤيد الاتفاق النووي الإيراني، الذي سيسهم في النظام الدولي لعدم الانتشار وفي استقرار الشرق الأوسط. ومن المهم للغاية تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة باستمرار وباطراد. وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان أنشطة الرصد والتحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشدد مرة أخرى على أهمية التنفيذ المطرد لخطة العمل وروحها. وعمليات إطلاق القذائف التسيارية من جانب إيران لا تنسجم مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). واليابان تدعو إيران بقوة إلى أن تقوم بدور بناء في المنطقة.

أود أن أختتم كلامي بدعوة المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لمكافحة الأعمال التي تهدد النظام الدولي لعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا إلى أخذ الكلمة.

السيد ألفانو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم.

قبل ٥٠ عاماً تقريباً، دخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. وبفضل الجهود الجماعية، أصبحت المعاهدة ركناً من أركان أمننا الجماعي. وكانت إيطاليا نصيراً للمعاهدة طوال فترة وجودها. فعدم الانتشار هو من المنافع الأساسية التي

تجنب التأثير سلباً على الحالة الإنسانية لأننا، بوصفنا مجتمعاً دولياً، مهتمون بمصير شعب كوريا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية إلى أخذ الكلمة.

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديداً حقيقياً للسلم الدولي، وتحديداً مشتركاً للمجتمع الدولي. وبالتالي، أرى أنه من الأهمية بمكان ومن المناسب من حيث التوقيت أن يكسر مجلس جلسة اليوم لهذا الموضوع بغية مناقشة كيفية معالجة التحديات المتعلقة بالانتشار، وحشد التوافق في الآراء على الصعيد الدولي، وتعزيز بناء القدرات والتنسيق والتعاون.

وبفضل الجهود الحثيثة للمجتمع الدولي، أصبح نظام عدم الانتشار معقداً ومتطوراً على نحو متزايد. وتمثل خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية مثلاً يحتذى فيما يتعلق بالتسوية الدبلوماسية لقضايا عدم الانتشار. وبتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تم تعزيز الجهود الدولية المبذولة من أجل التصدي للتحديات التي تشكلها الجهات من غير الدول.

وفي غضون ذلك، يجب أن نقر بأن الحالة الأمنية الدولية حالياً بتغيرات عميقة. ولا يزال عدم الانتشار يواجه تحديات ومخاطر. فقد أجرت بضعة بلدان منفردة تتحدى توافق آراء المجتمع الدولي العديد من التجارب النووية. وربما تكون إمكانية حصول الجهات من غير الدول، وخاصة الإرهابيين، على أسلحة الدمار الشامل قد زادت. ولا بدّ للنظام الدولي لعدم الانتشار من أن يزيد سلطته وعاملته وفعالته.

إن عدم الانتشار مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين وتشكل جزءاً هاماً من التعاون لبناء مستقبل مشترك للبشرية. ويتطلب ذلك قيام تعاون دولي على العديد من الجبهات.

أولاً، من الضروري معالجة الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء. إن عدم الانتشار هو أساساً مسألة تتعلق بالأمن.

ضد الأبرياء. ويشكل ذلك الأمر جريمة حرب مروعة. ولا بدّ من منع استخدامها من قبل النظام ومن قبل داعش. ويجب معاقبة الذين يدانون بارتكاب جرائم حرب كهذه تبعاً لذلك. ومن ثم، فإننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لتحديد أي من قام بدور في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين العزل.

لدي بضع كلمات أخرى بشأن استخدام الجزاءات. إن إيطاليا، بصفتها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن كوريا الشمالية، تركز على الفعالية الملموسة للجزاءات. ومن الأهمية بمكان رصد تنفيذها بغية الحصول على صورة دقيقة مدى امتثال الطرف الخاضع للجزاءات ومعالجة مواطن الضعف في إنفاذ الجزاءات. كما أننا نركز على تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات، حيث تزود الدول الأعضاء بالأدوات اللازمة لتنفيذ الجزاءات.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعمل على زيادة الوعي السياسي بإطار الجزاءات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، كثفت اللجنة أنشطتها في مجال التوعية وتيسر التبادل المنتظم للمعلومات بين الدول الأعضاء واللجنة وفريق الخبراء. وحتى الآن، عُقدت ستة اجتماعات للتوعية لكل مجموعة إقليمية في الأمم المتحدة. وسبق أن عقدنا جلسة إحاطة مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وبفضل هذه التوعية، بات عدد متزايد من الدول الآن يقدم تقارير إلى اللجنة عن تنفيذ الجزاءات. وها نحن نشهد نتائج عملنا المشترك.

وتعمل إيطاليا في الوقت نفسه مع شركائنا من الاتحاد الأوروبي لإدماج القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بشأن كوريا الشمالية في نظامنا القانوني في أقرب وقت ممكن وتحديد تدابير تقييدية قائمة بذاتها بقدر أكبر.

في الختام، نريد أن نكفل تأثير الجزاءات على برامج انتشار أسلحة الدمار الشامل لذلك النظام. ومع ذلك، نريد أيضاً

ومراقبة الصادرات، وكفلنا تنفيذها على نحو فعال. وفي الوقت نفسه، تشارك الصين مشاركة نشطة في العمليات الدولية لعدم الانتشار، مع التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن، وتفانت في التسوية السياسية للقضايا المتعلقة بعدم الانتشار.

واضطلعت الصين بدور نشط في المفاوضات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة وبذلت جهودا دؤوبة من أجل إيجاد تسوية عن طريق التفاوض للمسألة النووية الكورية. ولقد طرحنا مبادرة التعليق مقابل التعليق ونحنا مزدوج المسار، وهي حلول ممكنة وعملية لمعالجة هذه المسألة. وتعتقد الصين أنه يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المسألة النووية الكورية بالكامل، وهو أمر هام أيضا لتشجيع استئناف المحادثات والحوار. كما تدعم الصين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووكالات الأمم المتحدة في بلوغ الأهداف الشاملة وإجراء تحقيقات نزيهة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وتتطلب الجهود الدولية لعدم الانتشار مشاركة العديد من البلدان. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف من أجل تقديم مساهمة أكبر في صون وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار، وتشجيع التعاون بشأن الحوكمة العالمية، والنظام الدولي لعدم الانتشار، وبناء مستقبل مشترك للبشرية.

السيد لوموان (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن فرنسا، أود أن أشكر الرئاسة الإثيوبية، والولايات المتحدة ووزير خارجيتها، السيد ريكس تيلرسن على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت والضرورية للغاية. كما أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على بيانها الزاخر بالمعلومات.

إن الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة سيشهد مناقشات مكثفة بشأن التهديدات الكبيرة التي يتعرض لها عالمنا. إن البيئة الاستراتيجية والأسس التي يقوم عليها السلام والأمن الدوليين، كما نعرفها، تواجه تحديات كبيرة، لا سيما في مجال عدم الانتشار. وما من شك في أن التوقعات قائمة. ومع

وربما تكون الشواغل الأمنية أكبر حافز وراء انتشار الأسلحة. ويجب على البلدان أن تسعى إلى تحقيق الأمن المشترك التعاوني والشامل والمستدام والسعي إلى إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، القائمة على التعاون المريح لجميع الأطراف. ويجب على البلدان عدم السعي إلى تحقيق أمنها المطلق على حساب الأمن الشامل للجميع.

ثانيا، أود أن أتكلم عن التسوية الدبلوماسية، الضرورية لممارسة القدر المناسب من الضغط على البلدان التي تنتهك بشكل صارخ القواعد الدولية المتعلقة بعدم الانتشار. فالجزءات ليست حلا سحريا - بل إن الحوار والتفاوض يمثلان حلا أساسيا. ولن تسفر المواجهة والجزءات وحدها إلا عن تصعيد الصراعات. ومن الضروري التحلي عن الاستخدام المتعمد للولايات القضائية التي تتجاوز حدود الأقاليم، حيث أنها ليست في مصلحة أي أحد.

ثالثا، يجب علينا الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جزء من القانون الدولي، وهي في صميم النظام الدولي لعدم الانتشار. وهي حاسمة الأهمية للأمن الدولي وقد منعت العديد من البلدان من الحصول على أسلحة الدمار الشامل مع الحرص على حماية الاستقرار العالمي والاستراتيجي. ويجب التحلي عن المعايير المزدوجة أو النهج الانتقائي، وإلا فإن النظام الدولي لعدم الانتشار معرض للخطر.

رابعا، نحن بحاجة إلى تعزيز القدرة على منع انتشار الأسلحة النووية في البلدان المختلفة. والمسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق حكومات الدول. ويجب احترام ودعم البلدان في صياغة سياساتها المتعلقة بعدم الانتشار، وفقا للظروف الوطنية، والمساعدة على تعزيز النظم القانونية بها، وتعزيز إنفاذ القانون والتعلم المتبادل والتعاون، وذلك من أجل تعزيز أداء عدم الانتشار وقدرته بشكل مشترك.

وتعارض الصين بحزم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وقد أنشأنا نظما كاملة لعدم الانتشار

وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون هناك بديل عن نظام عدم الانتشار. وهذا التزام ثابت لم تنحرف عنه فرنسا قط. وينطبق ذلك بشكل خاص على مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، حيث يجب محاسبة المسؤولين عن مأساة ٤ نيسان/أبريل وهجمات أخرى كثيرة.

وينطبق ذلك أيضا على الأزمة القائمة في شبه الجزيرة الكورية، التي يجب علينا الاستجابة لها بمجزم ووحدة. إن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو رسم طريق من خلال حل عن طريق التفاوض. وبالرغم من أن كوريا الشمالية ترفض هذا الخيار وتختار العزلة، فإن الحزم فحسب يمكن أن يمنحنا النفوذ الذي نسعى إليه لدفع النظام إلى طاولة المفاوضات.

ويتطلب العمل الجماعي من أجل احتواء الانتشار الحوار والمناقشة المباشرة للأزمات. ومع ذلك، فإنه ينطوي أيضا على الإجراءات الملموسة والعملية. ولاحتواء وكبح الانتشار، يجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى زيادة حشدنا. ومع ذلك، ينبغي ألا نغفل الأنظمة القائمة بالفعل - إذ يجري اختبار نظام عدم الانتشار الحالي لكنه أثبت جدارته.

لقد التزم مجلس الأمن منذ وقت طويل بتعزيز النظام الحالي لعدم الانتشار. ويمكنه أن يعول على دعم المنظمات الدولية القادرة على التحقق من امتثال الدول للالتزامات وإثبات الوقائع والمسؤوليات. وأود أن أشيد بالعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإضافة إلى ذلك، تعزز تعددية الأطراف، كجزء من عدم الانتشار، التعاون وتبادل المعلومات. والآليات، مثل نظم الرقابة على الصادرات والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، جزء من حركة إيجابية تعزز توحينا للحیطة. وعلينا أن نعمل على تعزيز تلك الآليات.

وفي الختام، أود أن أشير إلى حقيقة بسيطة. إن إضعاف نظام عدم الانتشار هو ما يتعرض للخطر. وإذا حدث ذلك،

الاستخدام الوحشي للغازات السامة في سورية والعراق وآسيا، فإننا نشهد عودة ظهور الأسلحة المدمرة التي تزرع بذور الخوف والموت بين البشر - بذور كنا نظن أننا قد قضينا عليها من سجلات التاريخ.

وأشير أيضا إلى المخاطر المتزايدة في شبه الجزيرة الكورية، التي ستستأثر بالعديد من مناقشاتنا هذا الأسبوع. لقد اشتد التهديد الآن ليصل إلى مستوى خطير بشكل متزايد وغير مسبوق، ويشكل مصدر قلق لنا جميعا. إن نظام بيونغيانغ، الذي يبعد عن الاحتكام إلى العقل يواصل تصعيده العسكري، ويستمر في موقفه غير المسؤول من خلال إجراءاته المزعجة بشكل متزايد والتي تشكل تهديدا.

بالإضافة إلى تلك الحالات المثيرة للقلق، فإننا نواجه تدفقات الانتشار المتزايدة التعقيد وزيادة مخاطر تحويل السلع الحساسة والتكنولوجيات الحساسة، التي يسهل الوصول إليها. وختاما، لم يعد الانتشار حكرا على نوع واحد من الأطراف الفاعلة - وخطر حصول أطراف فاعلة من غير الدول على المواد الحساسة هو الآن واقع خطير. وفي مواجهة هذه التحديات الخطيرة للغاية، ما من أداة غير الأطراف متعددة العملية والي يمكن واقعية أن تمثل الحل.

وتؤكد الحالة الإيرانية على أن موقفا استباقيا من المجتمع الدولي يمكن أن يفتح المجال أمام الحلول لأزمات الانتشار النووي. واتفاق فيينا الذي ساعدت فرنسا بنشاط على التوصل إليه وتحسينه إنجاز تاريخي رئيسي. وقد قال الرئيس ماكرون إن فرنسا ملتزمة التزاما راسخا به. وسيكون من الخطأ الانسحاب من الاتفاق، وسيكون انتقاء تنفيذ أحكام القرار الذي دعمه أمرا غير مسؤول. ويجب الاستجابة لتكثيف إيران لأنشطتها لإطلاق القذائف، التي لا يتوافق بعضها مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهذا السلوك يؤدي إلى زعزعة استقرار الأمن الإقليمي، ويقوض الثقة المتبادلة.

والمؤسسات القوية متعددة الأطراف في صلب هذا النهج، ويجب علينا أن نثابر عندما تستمر البلدان في تحدي النظام القائم على القواعد الدولية. ولهذا فإن من الصواب أننا قمنا بصورة جماعية بوضع إطار للجزاءات على كوريا الشمالية، وأنا واصلنا تعزيز هذه الجزاءات في مواجهة الاستفزازات الخطيرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد كنت في سول في الشهر الماضي، وأصبت بالدهشة من تركيز حكومة الرئيس مون جاي - إن على محاولة تسوية هذه الحالة، والتسليم بأن ما كان منذ فترة طويلة نزاعاً إقليمياً، أصبح له الآن تداعيات عالمية حقاً.

وقد أوضح الوزير تيلرسون بأن الولايات المتحدة لا تعتبر أن من المستصوب العمل من أجل تغيير النظام أو إعادة التوحيد السريعة لشبه الجزيرة الكورية، أو وضع حاميتها العسكرية شمال خط العرض ٣٨، أو حتى إلحاق الأذى بشعب كوريا الشمالية. ومع ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ردت بالمزيد من تجارب إطلاق القذائف وتجربة نووية أخرى. وبينما يعطي النظام الأولوية لبرامجها العسكرية، يعاني شعب كوريا الشمالية من الحرمان والمشقة. ولذلك السبب علينا جميعاً أن نواصل الضغط على كوريا الشمالية كي تحترم قرارات المجلس، وتغير مسارها المتهور، حتى في هذه المرحلة المتأخرة. ويجب علينا أن ننفذ التدابير التي اعتمدها وأن نكون على استعداد لتوسيع نطاقها إذا استمرت كوريا الشمالية في اتباع هذا المسار الطائش.

أنتقل إلى القضية المختلفة جداً في إيران، حيث نعلم الآن أن النظام المتعدد الأطراف قادر على تحقيق النتائج وسيستمر في ذلك. وقد نجحت خطة العمل الشاملة المشتركة في الحد من القدرات النووية الإيرانية. لقد قلصت إيران برنامجها النووي، وتوفرت للوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية وصول غير مسبوق. ولذلك ستواصل الحكومة البريطانية التقييد بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق، ونحث الأطراف الأخرى على أن تحذو

ستعرض سيادة القانون وقوته للخطر. يجب علينا فرض المزيد من الجزاءات على الانتهاكات. بعيداً عن الخلافات السياسية العابرة، توجد قواعد أساسية لا يسعنا إلا الالتزام بها. ونظام عدم الانتشار في صميم تلك القواعد، لأنه يمثل شاغلاً هاماً لنا جميعاً. ورسالة فرنسا بسيطة - إن مكافحة الانتشار هي مسؤولية جماعية. ويجب على كافة الأطراف المساهمة في تحمل تلك المسؤولية بقدر ما تستطيع. وليس هناك أي مجال للعجز واليأس أو الاستغلال السياسي.

بوسعنا ذلك، بل ويجب أن نبذل المزيد من الجهد. أن مسؤوليتنا اليوم، ومصداقتنا في المستقبل، وقدرتنا على حماية الأجيال القادمة من خطر تآكل أو حتى انهيار هيكل عدم الانتشار، باتت على المحك. وأؤكد للمجلس بأن فرنسا ملتزمة بذلك المسعى.

السيد فيلد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير تيلرسون على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل هو أحد أخطر الشواغل الأمنية الإقليمية والدولية. وهذا التهديد لا يحترم الحدود الوطنية، ويجب وضع حد لانتشار هذه الأسلحة. ولدينا جميعاً دور علينا القيام به في هذا الصدد. وقد صممت قواعدنا ومعاييرنا المشتركة من أجل الحفاظ على العالم آمناً. يتحمل المجلس مسؤولية منع الانتشار، والتصدي للتهديدات والاستجابة عند استخدام هذه الأسلحة. وتقع على عاتق فرادى الدول أيضاً مسؤولية تنفيذ التدابير التي يفرضها المجلس، بل والاستعداد للقيام بما هو أكثر من ذلك عندما تقتضي الحالة.

ويجب علينا، على المستويين الفردي والجماعي، إنفاذ هذه القواعد، والعمل من خلال هيئات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو كمجموعات من الدول المعنية. إذا أريد لنا أن ننجح، فيجب أن يأتي المجلس

الحدو نفسه. يجب أيضا على إيران أن تواصل القيام بذلك إذا إريد لنا أن نثق في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن خطة العمل الشاملة المشتركة قد تناولت أحد المخاطر، فإن مخاطر أخرى ل اتزال قائمة، كما نعلم جميعا.

وما زالت إيران تؤدي دورا مزعزا للاستقرار داخل المنطقة التي تنتمي إليها، ولا تزال تجارها في مجال القذائف التسيارية غير متسقة مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). يجب على إيران أن تحترم الدعوة التي وجهها المجلس، وأن توقف هذه الأنشطة.

وكما قال أعضاء آخرون، فإن الحالة في سورية تشكل أيضا أخطر تحديات الانتشار. وقد استخدم غاز السارين هذا العام مرة أخرى كسلاح - في انتهاك واضح للحظر الدولي على استخدام الأسلحة الكيميائية. يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي هذه الجرائم البشعة ضد الإنسانية. إن حكومة المملكة المتحدة تحت أعضاء المجلس على دعم الأعمال الحيوية لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي يأذن بها المجلس وتجديد ولايتها، ويجب علينا أن نواصل الجهود الرامية إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، استنادا إلى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي عام ١٩٦٨، قوبلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالثناء بصفقتها أهم اتفاق دولي بشأن نزع السلاح. فقد تعهدت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، بموجب المعاهدة بعدم حيازة أو تطوير أو إنتاج هذه الأسلحة وبأن يخضع ذلك للتحقق من قبل المجتمع الدولي، واعترفت بالحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. والتزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص منها. وتتطلب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أصبحت حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، التنفيذ المتوازن لأركانها الثلاثة وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهي المعاهدة الوحيدة المعمول بها حاليا فيما يتعلق بهذه الأسلحة. وبعد مرور ثلاثين عاما على دخول المعاهدة حيز النفاذ، قام اثنان من البلدان الثلاثة التي لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتفجير قنابل نووية وانضموا إلى فئة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي الآونة الأخيرة، قامت دولة ثالثة، كانت قد انسحبت من المعاهدة، بالدخول في هذه الفئة، ولا يمكننا أن نتجاهل ذلك.

وقبل سنة من الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يمكننا القول أن هدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل هو أبعد ما يكون عن التحقق. إن

وندرك جميعا ندرك أن تحديات الانتشار هذه بالغة التعقيد. فهي تتطلب اتباع نهج ثابت وموحد تماشيا مع المعاهدات والقواعد القائمة. وهذا هو السبب في أن حكومة المملكة المتحدة لا ترى جدوى من معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها يوم أمس. وأعتقد أنها لن تعمل سوى على خلق انقسامات لا لزوم لها، وستقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تأتي بحق في صميم جميع جهودنا الرامية إلى منع الانتشار.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية كبيرة في حماية السلم والأمن الدوليين. وتتشاطر الدول الأعضاء تلك المسؤولية، ويجب عليها الاضطلاع بدورها في تنفيذ قرارات المجلس. يتعين علينا الآن

إن أوروغواي لا ترى أي حل آخر للمسألة الكورية الشمالية غير الحل الذي يتم التوصل إليه بالحوار والتفاوض والالتزام السياسي بين الأطراف.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإن أوروغواي تدين استخدام المواد الكيميائية السمية كأسلحة ضد المدنيين في أي نزاع مسلح. فتلك الأعمال تشكل جرائم حرب، ويجب إخضاع المسؤولين عن ارتكابها للمساءلة وتقديمهم إلى العدالة. وفي هذا الصدد، تؤيد أوروغواي الأعمال التي تضطلع بها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونشيد بأعمال آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بغية توضيح هوية المسؤولين عن الحوادث التي وقعت في سوريا. وحددت آلية التحقيق المشتركة الجماعة الإرهابية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش وحكومة سوريا باعتبارهما مسؤولتين عن بعض الهجمات الكيميائية في سوريا.

كما تود أوروغواي أن تشدد على أهمية وقف انتشار الأسلحة التقليدية إلى مناطق النزاع. إن الاتجار بالأسلحة وتداولها فيما بين أطراف النزاع المسلح يسهمان إسهاما مباشرا في معاناة المدنيين وموتهم. وكما ذكر وزير خارجية أوروغواي في أيار/مايو في المجلس، مقتبسا عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فإن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تورد ٧٥ في المائة من حجم إجمالي صادرات الأسلحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ (انظر S/PV.7951).

إن أوروغواي، بوصفها بلدا ملتزما التزاما قويا بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، توجه من هذا المنبر نداء قويا إلى جميع الدول من أجل الامتثال العاجل لجميع الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، بما يتماشى مع الإطار القانوني الدولي. وعلى وجه الخصوص، نناشد الدول التي تنتج الأسلحة وتحوزها وتبيعها. ولا بد أن يشكل نزع السلاح وعدم الانتشار أولوية للجميع بدون استثناء.

نزع السلاح اليوم هو إما يشهد حالة جمود أو، الأسوأ من ذلك، ينزلق إلى الخلف. واقتبس المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

”تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة، بحسن نية، عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة.“

إن الالتزام الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية أبعد ما يكون عن الوفاء الكامل به. ومن الأمثلة الواضحة على هذا غياب تلك الدول عن عملية المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها بالأمس. ويعتز بلدي بكونه أحد البلدان الموقعة على المعاهدة.

ويمثل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة. والضمان الوحيد من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها هو الحظر الصريح لها والقضاء التام عليها.

وفي وقت يستمر تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية وفي حين يقي التهديد باستخدام الأسلحة النووية وبنشوب نزاع عسكري الجميع في حالة تأهب قصوى، فإن من الضروري التزام الهدوء وكفالة حماية السلام والأمن العالميين. ويجب ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى إطلاقا، تحت أي ظرف من الظروف. ولا يوجد أي حل عسكري لمشكلة كوريا الشمالية. ولا بد أن يكون الحل حلا سياسيا.

ويجب أن يبقى مجلس الأمن موحدا إزاء هذه المسألة، وأن يتقيد بالتزامه بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية. وأي خيار آخر سيمثل فشلا ذريعا للمجلس وللمنظمة.

توافر الإرادة السياسية الحقيقية من أجل وضع حد لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنه سيستمر في النمو.

وفي ضوء كل هذه العوامل، أدان بلدي بأكبر قدر ممكن من الحزم عملية إطلاق كوريا الشمالية، للمرة الثانية في أقل من شهر، لقذيفة تسيارية عبر الأجواء اليابانية فوق جزيرة هوكايدو قبل أن تسقط في المحيط الهادئ. وجرت عملية الإطلاق بعد أقل من أسبوع من اتخاذ المجلس للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، الذي أدان التجربة النووية السادسة لكوريا الشمالية، في ٣ أيلول/سبتمبر.

ولا بد أن تشكل التدابير المحددة الأهداف التي اتخذت عن حق في القرار السابق للمجلس ضد كوريا الشمالية، من أجل مواجهة التحدي الذي تشكله القذائف التسيارية لكوريا الشمالية والبرنامج النووي، جزءاً من استراتيجية سياسية شاملة من شأنها أن تدفع الأطراف إلى المشاركة، بمساعدة من المجتمع الدولي، في حوار صريح يكون هدفه النهائي احترام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها الدولية وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

ولذلك السبب فإن بلدي، بتجديد التأكيد على التزامنا بالتوصل إلى تسوية سلمية ودبلوماسية للأزمة الكورية، يدعو مرة أخرى إلى استئناف الحوار المباشر بين الأطراف بغية تهيئة الظروف المؤاتية للتعايش السلمي بين بلدان المنطقة وشعبها.

وفي الوقت الحاضر، لا يزال التحدي الذي يجب أن نواجهه جميعاً - الدول والمنظمات الدولية وعالم الأعمال التجارية - هو تحدي تنفيذ تدابير الجزاءات الحالية، لأن عدم القيام بذلك يزداد سلطات كوريا الشمالية بثغرات كبيرة تستخدمها بصورة منهجية لتعبئة الموارد اللازمة لتابعة برنامجها غير القانوني والخطير.

ويجب أن نعمل على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجعلها عالمية وبتعزيز احترام الالتزامات التي تم التوصل

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بيباني، سيدي الرئيس، بالإعراب لكم عن صادق اعتذار معالي السيد صديقي كابا، وزير خارجية السنغال، الذي بسبب تضارب في مواعيد في اللحظة الأخيرة، لم يتمكن من المشاركة على نحو ما كان يعتزم أن يفعل.

ويود وفد بلدنا أن يشكر الولايات المتحدة الأمريكية على طلبها عقد هذه الجلسة والرئاسة الإثيوبية للمجلس على تيسيرها انعقاد الجلسة. كما نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، التي ألقى بيانها الهام للغاية الضوء على أعمالنا.

إن مناقشتنا اليوم مناقشة مواضيعية، بالنظر إلى الأحداث الأخيرة التي تذكرنا باستمرار بالطابع الملح للتهديد الإرهابي والخطر المتزايد لمشاهدة جهات من غير الدول وهي تحصل على الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية. وفي الواقع، فإن التقدم السريع للعلم والتكنولوجيا، فضلاً عن العولمة، التي يسرّتها التطورات الجارية في عالم الأعمال التجارية، كلها عوامل جديدة يمكن أن تستخدمها الجهات الفاعلة غير الحكومية لمساعدتها على إقنتاء أسلحة الدمار الشامل. ويتضح ذلك من ناحية باستخدام الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط وفي آسيا، ومن ناحية أخرى، من المسائل المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني، التي يمكن أن تكون عواقبها أكثر خطورة إذا وقعت هجمات تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية مثل المحطات النووية لتوليد الكهرباء.

وفي هذا الأثناء، وفي شبه الجزيرة الكورية، تتابع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة منهجية برنامجها النووي العسكري في انتهاك متعمد لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بهدف تطوير الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، مما يؤدي بشكل خطير إلى تقويض نظام منع الانتشار وتفاقم التوتر في المنطقة وخارجها.

وكل هذا يعكس بوضوح ضرورة التنفيذ الصارم للالتزامات الواردة في القرارات المختلفة ذات الصلة. وفي الواقع، نظراً لعدم

الدمار الشامل في سياق مواضيع تتعلق ببلدان بعينها. فهناك أشكال أخرى، أكثر شمولاً، للقيام بذلك. وفي رأينا أن الشكل الأنسب لجلسات مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار هو الذي يشتمل على مناقشة المبادئ العامة لحل المشكلة بدلاً من الدخول في مواجهات مع الدول التي قادها حظها العاثر لثُغت بالبلدان المراقبة من قبل فرادى دول أعضاء في المجلس. وذلك هو النهج المتبع في المذكرة المفاهيمية التي قدمها وفد الولايات المتحدة، والتي تربط بصورة مصطنعة بين ثلاث حالات قطرية ليس بينها قاسم مشترك. ولفهم جوهر ما يحدث، سألقي على مسامعكم درساً موجزاً في التاريخ.

كانت روسيا والولايات المتحدة في طليعة الجهود لبلورة مفهوم التعاون الدولي الرامي إلى منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول، على النحو المجسد في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد أكد بلدانا أهمية إقامة متراس بالاستناد إلى السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون بهدف منع وقوع هذه الشرور من خلال التعاون الحكومي الدولي. غير أن المشهد بدأ يتغير تغيراً كبيراً بعد ذلك، وضحى بالمفهوم لأجل مناورات جيوسياسية لبعض شركائنا، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار بصورة حادة في عدد من المناطق في جميع أنحاء العالم. ونحن جميعاً نعرف جيداً ماذا كانت نتيجة استغلال آليات عدم الانتشار للضغط على الأنظمة التي لا تحظى بالشعبية. فقد أصبح مصير صدام حسين الذي لم يكن يملك، كما نعلم، أي أسلحة دمار شامل ولكنه أُنم بجيازتها، ومصير معمر القذافي، الذي تخلى بنفسه طواعية عن برنامجه، ذريعة لدول معينة للتعجيل ببرامجها المتعلقة بتطوير أسلحة الدمار الشامل. ولئن كان ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال البرنامج النووي - الصاروخي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن من قصر النظر تجاهل أو عدم فهم الأسباب الكامنة وراءه.

وأُتيحت للمتطرفين على اختلاف مشاربهم طائفة واسعة من الفرص للحصول على أسلحة الدمار الشامل والاستفادة

إليها سابقاً. ولا يزال السنغال مقتنعاً بأن العمل في سبيل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وتنفيذ أحكامها ذات الصلة، فضلاً عن العمل بطريقة حازمة على كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يشكل خطوات حاسمة في الطريق نحو نزع السلاح العام الكامل.

وفضلاً عن ذلك، بات ضرورياً الآن أكثر من أي وقت مضى وضع قائمة تفصيلية لجميع مصادر أسلحة الدمار الشامل في جميع أرجاء العالم لضمان إخضاعها للضمانات بصورة منهجية أو تدميرها. وقد اتخذت بالفعل تدابير هامة لتحقيق هذه الغاية، ولكن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وتعزيز التعاون في مجالات مراقبة الحدود ورصد التدفقات المالية والأنشطة على شبكة الإنترنت وتقديم المساعدة القانونية هي أمور ضرورية أكثر من أي وقت مضى في عالم مترابط، تتشابك فيه مصالحنا، وذلك إذا أردنا وضع استراتيجية وقائية جريئة ترمي إلى كفالة ألا تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي غير آمنة. وبالضرورة، فإن ذلك لا يشمل مجرد تبادل الخبرات فحسب، بل العمل على تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية هدفان مترابطان ومرتبطان جدياً. ولذلك، لا معنى للحديث عن نزع السلاح العام والكامل، عندما تتحايل دول أخرى - بالإضافة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية الموجودة بالفعل - على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية الحصول على هذه الأسلحة. ولذا، يجب أن يسير عملنا بشأن عدم الانتشار النووي جنباً إلى جنب مع التنفيذ الفعال لنزع السلاح، وفق جدول زمني قابل للتحقق ولا رجعة فيه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تركز مبادراتنا على الإطار المتعدد الأطراف الذي تتيحه منظومة الأمم المتحدة.

السيد نيبتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأبدأ بالقول بصراحة أننا فوجئنا بإدراج مسألة عدم انتشار أسلحة

في نيسان/أبريل في خان شيخون بمعارضة نشطة. والنتيجة هي أن ما تُسمى بالتقارير الموثوقة عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في مطار الشعيرات السوري، والتي استُخدمت لتبرير شن عمل عدواني ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، لم يؤكدتها حتى الآن مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو خبراء آلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة، على الرغم من أن المرفق ظل مفتوحاً أمامهم منذ نيسان/أبريل. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الجهود التي بذلها عدد من شركائنا لتزوير الوقائع المتعلقة بهذه المسائل لجعلها تتواءم بصورة متعسفة مع أغراضهم السياسية هي التي تشكل الأسباب الرئيسية لظهور غول الإرهاب الكيميائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي لم يبدأ بالانزواء إلا عندما أحرز الشعب السوري تقدماً كبيراً في مكافحة الإرهاب.

إننا نعتقد أن المدخل إلى نظام فعال لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يكمن في التخلي عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعن سياسة الإطاحة بالأنظمة التي لا تتمتع بشعبية، علاوة على إنشاء نظام أمني موحد وغير قابل للتجزئة لجميع البلدان دون استثناء. وإذا لم يتم التعامل مع تلك القضايا، فإن جزاءات مجلس الأمن المتعلقة بعدم الانتشار لن تؤدي إلا إلى تجميد القضايا الراهنة من دون المساعدة على حلها حلاً دائماً، خاصة في وقت يجري فيه تفويض الدور الرئيسي للمجلس في صون السلام والأمن الدوليين بفرض تدابير انفرادية غير مشروعة.

وقد شهدنا فعالية احترام تلك المبادئ في سياق تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أصبحت رمزاً لانتصار الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتأكيداً لقدرتنا على تسوية المشاكل المعقدة للغاية من خلال التفاوض إذا ما توفرت الإرادة السياسية الضرورية. إن آليات تبادل المعلومات والتحقق والمراقبة، التي وضعت في إطار خطة العمل، تمكننا من إحراز تقدم على الطريق نحو توصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استنتاج

منها، مستغلين في ذلك حالة الفوضى التي ولدتها عوامل خارجية - وأحياناً نتيجة تدخلات عسكرية، كما حدث في سورية والعراق وليبيا. وإن لم يكن ذلك انتهاكاً صارخاً للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فما هو إذن؟

وبرزت تحديات جديدة لم يسبق لها مثيل. وتتواصل العرقلة المتعمدة التي لا يوجد لها أي مبرر جدي للمحاولات الرامية إلى جعل مجلس الأمن يعبر اهتماماً على الأقل لمختلف الحقائق الصارخة، ناهيك عن جعله يتخذ إجراءات. ولنأخذ، على سبيل المثال، أن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) يشتمل على حكم يلزم الحكومات المجاورة لسورية بإبلاغ مجلس الأمن فوراً بأي محاولات من جانب جهات من غير الدول لحيازة أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصالها. وبما أنه لم ترد أي تقارير من هذا النوع إلى المجلس، يمكن للمرء أن يفترض أن المشكلة غير موجودة ببساطة. غير أن شركاءنا الغربيين قمعوا بحزم محاولاتنا الرامية إلى إثارة هذه المسألة في اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد سمعنا مراراً عن استخدام المواد السامة من جانب مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الأخرى. وثمة تقارير عن حصول الإرهابيين على كل من التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لصنع هذه الأسلحة. وبنبغي أن يجري مجلس الأمن تحقيقات شاملة في هذه المشاكل، غير أنها ما زالت تُقابل بالصمت، وذلك نتيجة الجهود التي يبذلها بعض شركائنا.

لنتكلم بصراحة. لم يعد لدى سورية أي برنامج حكومي للأسلحة الكيميائية، وتنحصر مهمة ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في سورية الآن في منع وقوعها في أيدي جهات من غير الدول. وعلى حد علمنا، لم يقدم أحد أدلة مقنعة على خلاف ذلك إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، قوبلت المقترحات الروسية - السورية لإجراء تحقيق شامل في رواية الولايات المتحدة للأحداث المأساوية التي وقعت

ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح إذا أقر مجلس الأمن مفهوم "اللاءات الأربع" المعروف جيداً، التي فصلها وزير الخارجية الأمريكي تيلرسن الحاضر هنا اليوم.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشدد على أن الآفاق المستقبلية المتعلقة بعدم الانتشار لا يمكن النظر فيها بمعزل عن السياق الاستراتيجي العام. فالسياسة الواقعية تفترض مسبقاً الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. وهي تشمل، من بين أمور أخرى، الإنشاء المستمر من جانب الولايات المتحدة لنظام دفاع صاروخي عالمي مشترك والمهام النووية المشتركة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي تجري في انتهاك للمادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أمر هام لروسيا، وسنبذل قصارى جهدها لدعم ذلك الهدف، مع التركيز على التعاون النشط مع شركائنا الإقليميين والدوليين.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها اليوم بشأن عمليات حفظ السلام. كما أرحب بحضور معالي السيدة كانغ كيونغ - واه، وزيرة خارجية جمهورية كوريا، في مجلس الأمن.

إن القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية تعني أن من الحتمي الآن التقيّد بالخطر القانوني المفروض على الحرب النووية تقيداً صارماً في الممارسة العملية إذا ما أردنا كفالة بقاء الحضارة والجنس البشري في حد ذاته. وبسبب النشاط الإشعاعي الدائم للأسلحة النووية، التي تؤثر أضرارها المروعة والعشوائية حتماً في الأفراد العسكريين والمدنيين على حد سواء، فهي تشكل خطراً على بقاء البشرية في حد ذاته ويمكنها في نهاية المطاف تدمير الحياة على الأرض بمرمتها وجعلها غير صالحة للسكنى، على النحو الوارد في

عام فيما يتعلق بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وقد أكدت الوكالة، استناداً إلى عمليات التفتيش المنتظمة، أن إيران تمتلك امتثالاً كاملاً لالتزاماتها. وفوجئنا اليوم بأن علمنا من وزير خارجية الولايات المتحدة بأن روسيا تقوض الوكالة الدولية على ما يبدو. وهذا، بطبيعة الحال، نبأ جديد بالنسبة لنا. ومن المؤسف أننا شهدنا مؤخرًا محاولات غير مسؤولة من جانب واحد لنسف اتفاق المفاوضة الجماعية ذاك الذي كان بمثابة إنجاز كبير. ويحدونا الأمل في أن يسود الحس السليم في نهاية المطاف، وأن يُسمح للخطة بأن تصل إلى طور التنفيذ الكامل، وبالتالي السماح لها بتحقيق إمكاناتها الكاملة. وفي ذلك الصدد، فإن وفاء جميع الدول الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة بالتزاماتها الطوعية بحسن نية أمر أساسي.

قلت في بداية بياني أن الحالات القطرية هذه لا يوجد بينها قاسم مشترك، غير أنني أود أن أصحح نفسي. فقد تم الربط بين إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم، حيث أن أسوأ رسالة يمكن أن نبعث بها إلى كوريا الشمالية هي انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. فهناك حاجة الآن إلى بذل جهود دبلوماسية مماثلة أو أكثر كثافة بشأن شبه الجزيرة الكورية.

وينبغي أن نبدأ الآن حتى لا نضيع المزيد من الوقت أو ننتظر حتى يسود منطق المواجهة. ونحن مقتنعون بأن الأسباب التي أدت إلى التوتر في شبه الجزيرة الكورية لا تقتصر على برنامج بيونغ يانغ للقذائف التسيارية - النووية فحسب، وأن الحجة التي يوجدها لتكثيف النشاط العسكري في المنطقة هي أيضاً نتيجة لعدم وجود آليات توفر نظاماً أمنياً واحداً لا يتجزأ لكل بلد في شمال شرق آسيا. ومن الواضح أن التسوية السياسية والدبلوماسية للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية، من دون تلك الآليات، أمر مستحيل. وإنما نرى حلاً في تنفيذ المبادرة الروسية - الصينية، وهي في الوقت الحاضر خطة العمل الوحيدة المعروضة علينا.

أو تدابير انفرادية أو أي تدابير لا يقرها القانون الدولي أو تلك التي تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ما قد يُشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، لا سيما في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك فإننا نشجع جميع الأطراف المعنية على تجنب تصعيد التوترات والخطاب التصعيدي. وندعو إلى إنهاء دوامة المواجهة والتهديد باستخدام القوة أو الحرب أو الانتقام النووي أو التدمير الكامل لهذا الطرف أو ذلك.

ويجب أن يكون مفهوماً أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للحالة في شبه الجزيرة الكورية. ونردد كلمات الأمين العام، الذي قال، استناداً إلى القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧):

”يجب أن يكون الحل سياسياً... يجب ألا نمضي في طريقنا إلى الحرب دون وعي. وعلى نحو أعم، يجب على جميع البلدان إبداء قدر أكبر من الالتزام بالهدف العالمي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.“ (A/72/PV.3، صفحة ١).

وقد اتخذ مجلس الأمن حتى الآن هذا العام ثلاثة قرارات بجزءات متزايدة الصرامة، وهو ما قد تكون له آثار بارزة متعددة. وكما ينص القرار، نعتقد أننا يجب ألا نعمل على تنفيذ الجزاءات وحسب، فيجب علينا أيضاً أن نعمل على جمع الأطراف حول طاولة المفاوضات واستئناف المحادثات السداسية الأطراف. وفي هذا الصدد، تكرر بوليفيا تأييدها المبادرة الصينية ”التعليق مقابلاً لتعليق“، التي من شأنها أن تتيح وقف الأعمال العدائية في آن واحد في شبه الجزيرة الكورية، فضلاً عن الاقتراح الصيني - الروسي وخارطة الطريق التي هي، حتى الآن، الاقتراح الملموس الوحيد الذي تم طرحه من أجل تسوية الحالة.

ومن المهم تسليط الضوء على الإنجازات الرئيسية التي تحققت في مجال عدم الانتشار من خلال الحوار والوسائل السلمية. والمثال الأكثر وضوحاً على ذلك هو خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، التي تفاوضت

ديباحة معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو.

إنني من تلك المنطقة، وهي الأولى في العالم التي تعلن نفسها منطقة سلام. إن بوليفيا، الدولة المسالمة بموجب دستورها، تنهض بثقافة الحوار والحق في السلام، فضلاً عن التعاون بين شعوب العالم، مع الاحترام التام للسيادة، عن طريق الدبلوماسية فيما بين الشعوب. يحظر دستورنا صنع أو استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية على التراب البوليفي. ونحث مرة أخرى جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الكف عن إدراج الأسلحة النووية في مبادئها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية وخطابها السياسي وترساناتها.

لقدت عقدت البرازيل، خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، مناقشة مفتوحة بعنوان ”الجهود العالمية الرامية إلى عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات من غير الدول“ (انظر S/PV.7985)، بهدف تحديد الكيفية التي يمكن بها تعزيز النظام الوقائي بغية تجنب الكوارث الإنسانية والسياسية والاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تنجم عن استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية من جانب جهات من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية. وإننا نؤمّن إيماناً راسخاً بأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منبر لتقديم المساعدة وتعزيز التعاون بين الدول لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت كيميائية أو بيولوجية أو نووية. بيد أننا نختلف تماماً مع حقيقة أنها كثيراً ما تُستخدم كآلية للضغط أو فرض الجزاءات على الدول.

ومرة أخرى، تدين بوليفيا بقوة عمليات إطلاق القذائف التسيارية والتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وندعوها إلى التخلي عن برنامجها النووي والتسياري بطريقة شاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونرفض أي عمل استفزازي

قبل يومين تحديداً، أخبرنا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في ملاحظاته عند افتتاح الجمعية العامة، بأن "المخاوف التي تسود العالم اليوم بشأن الأسلحة النووية عند أعلى مستوى منذ نهاية الحرب الباردة." (A/72/PV.3، صفحة ١). ومن المستحيل أن نختلف مع هذا التقييم. في الواقع، يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وما من مكان آخر أصبح فيه هذا الخطر أكثر إلحاحاً مما هي عليه الحالة الراهنة المحيطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. في هذا السياق، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، من المهم التصدي بصورة شاملة لمخاطر الانتشار من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي. إن الطريقة التي نجحت من خلالها الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة في معالجة المسألة النووية الإيرانية تمثل في الواقع إنجازاً كبيراً لتعددية الأطراف. لقد استقينا دروساً هامة من خطة العمل الشاملة، وآلية المتابعة التي أنشأها مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وكذلك من التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة العمل الشاملة. وأعني بذلك أن ما تم إنجازه يشكل مثالا على الكيفية التي يمكن بها معالجة المسائل الملحة للسلام والأمن بالوسائل الدبلوماسية. وندرك بطبيعة الحال، بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين على الدول المشاركة القيام به لإزالة سوء الفهم وتفادي أي عقبات محتملة أمام التنفيذ التام لخطة العمل الشاملة.

ثانياً، استناداً إلى الدروس المستفادة من خطة العمل الشاملة وتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، قد يتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي استكشاف آليات لمعالجة التهديد الخطير والوشيك الذي تشكله برامج الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لا ينبغي أن يكون استمرار الأنشطة الاستفزازية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سبباً لإضعاف الوحدة داخل المجلس، وهي

عليها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد سلطت الضوء على رغبة الطرفين في تحقيق الهدف المتمثل في عدم انتشار الأسلحة النووية. إن جميع التقارير، بما في ذلك من المنظمات الدولية، تشير إلى أن إيران تفي بالتزامها. وهذا هو السبب في أننا نريد أن نلفت الانتباه إلى حقيقة أن أحد الطرفين يهدد بالنكوص عن ذلك الالتزام والتسبب في المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. ومن الأهمية بمكان كفالة أن نتعلم من الماضي وألا نستخدم الوجود المفترض لأسلحة الدمار الشامل أو عدم وجودها كذريعة لإحداث تغيير في النظام أو تدمير الدول.

وأود أن أختتم كلمتي بقراءة فقرتين من ديباجة معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فُتح باب التوقيع عليها أمس.

"وإذ تضع في اعتبارها المعاناة غير المقبولة التي يقاسيها ضحايا استخدام الأسلحة النووية (المهياكوشا)، فضلاً عن المتضررين من تجارب الأسلحة النووية.."

"وإذ تشير إلى أن من واجب الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو ضد استقلالها السياسي أو على أي نحو آخر منافٍ لمقاصد الأمم المتحدة، وأن تعزيز إقامة السلم والأمن الدوليين وصورهما ينبغي أن يتم بتحويل أقل قدر من موارد العالم البشرية والاقتصادية إلى الأسلحة."

تنص المادة الأولى من المعاهدة على أن تتعهد كل دولة من الدول الأطراف لها بالألا تُقدم، تحت أي ظرف من الظروف، على تطوير أو اختبار أو إنتاج أو صنع أو حيازة أو امتلاك أو تكديس الأسلحة النووية أو غيرها من وسائل التفجير النووية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية إثيوبيا.

أيضا أن أشكر الوزير تيلرسون على دعوته لعقد الجلسة، ووكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

إنه لشرف عظيم لي أن أعود إلى المجلس، وإن كان في ظل ظروف مختلفة تماما وبمسؤوليات مختلفة جدا. سأتوخى الإيجاز، لأنه وقت متأخر من اليوم.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على الالتزام القوي لحكومة بلدي بتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. وبصفتي الرئيس المنتهية ولايته لكل من مجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، فقد قُدمنا تعزيز نظام مراقبة الصادرات المتعدد الأطراف. كما ظللنا نصيرا قويا لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات فاعلة من غير الدول، من خلال دعم الجهود الرامية إلى بناء هيكل الأمن النووي الدائم وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأخيرا وليس آخرا، فإننا نواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل إحراز تقدم ملموس في الفترة التي تسبق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من أنه بوسعي تقديم مزيد من التفاصيل بشأن الجهود التي تبذلها حكومة بلدي في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا بد لي في هذه المناسبة أن أركز على الموضوع الوحيد الأكثر إلحاحا والذي يشكل تهديدا خطيرا لنظام عدم الانتشار الدولي - أي تهديدات كوريا الشمالية النووية وصواريخها.

في العام الماضي، أجرت كوريا الشمالية تجربتين نوويتين وأطلقت ٢٤ قذيفة تسيارية. في هذا العام، وخلال فترة تقل عن تسعة أشهر، أجرت كوريا الشمالية تجربة نووية أخرى وأطلقت ١٩ قذيفة تسيارية. لقد قامت كوريا الشمالية منذ عام ٢٠١٦ بإطلاق قذيفتين تسياريتين كل شهر في المتوسط. إن أحدث التجارب النووية، وهي التجربة النووية السادسة التي جرت في ٣ أيلول/سبتمبر، تدعو إلى القلق بشكل خاص، فقد تجاوزت

بالغة الأهمية من أجل التحقيق الفعال لهدفنا الأعم المتمثل في التصدي لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة بشأن التهديد الأوسع نطاقا الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذا يتعلق بالسيناريو المحتمل جدا الآن والمتمثل في وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، والخطر الحقيقي والحالي الذي يشكله هذا الأمر على البشرية وعلى السلم والأمن الدوليين. لا تزال الاتفاقات المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تسهم إسهاما كبيرا في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. ولا بد من التقييد بها على نحو دقيق. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لكفالة الانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقات وتنفيذها تنفيذا تاما. والمناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، مثل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، تظل أيضا ذات أهمية محورية بالنسبة للنظام العالمي والإقليمي لعدم الانتشار وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

يضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في التصدي للتهديد الخطير الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل باستخدام جميع الأدوات المتاحة تحت تصرفه، بما في ذلك من خلال فرض الجزاءات. ومع ذلك، ينبغي لنا جميعا أن نتمكن من تنفيذ تدابير المجلس تنفيذا تاما لكي نحقق الأهداف المرجوة. ولذلك أود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد على التزام إثيوبيا بالعمل صوب تحقيق هذا الهدف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كانغ كيون - واه، وزيرة خارجية جمهورية كوريا.

السيدة كانغ (كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس. أود

والقذائف النووية في كوريا الشمالية، الأمر الذي سيوجه ضربة قاصمة إلى النظم الدولية لعدم الانتشار.

بالتالي، ومع إحساس متجدد من الإلحاح، لا بد لنا من أن نكفل الآن أكثر من أي وقت مضى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، التي تشمل فرض جزاءات على منتجات كوريا الشمالية من الفحم والحديد ومصائد الأسماك والمنسوجات، وعلى مواطنيها العاملين في الخارج، فضلا عن خفض الحاد في المنتجات النفطية المكررة المتجهة إلى الشمال.

وسيكون لهذه الجزاءات تأثير كبير إذا ما نُفذت تنفيذا تاما، وستجبر النظام الكوري الشمالي على تغيير مساره.

غير أنني أود أن أكرر التأكيد على أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها أو أن هدفها هو القضاء على كوريا الشمالية، وإنما جلبها إلى طاولة المفاوضات من أجل نزع السلاح النووي. ونعرب، في ذلك الصدد، عن تقديرنا العميق للجهود النشطة التي بذلتها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ورئيسها.

إن كوريا الشمالية تواصل، حتى الآن، اندفاعها الأرعن باتجاه التسليح النووي لتختبر بذلك عزم المجتمع الدولي. إن سرعة أدائها لن تتعدى سرعة الحلقة الأبطأ بيننا. وستحاول كوريا الشمالية أن تستغل الحلقة الأضعف بيننا لإلحاق الهزيمة بعزم المجلس وقراراته. ولذلك، يجب على أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الوقوف صفا واحدا في تنفيذ الجزاءات وفي إرسال رسالة لا لبس فيها إلى كوريا الشمالية بأنها ستدفع ثمنا مؤلما وغاليا على استفزازاتها، ولن يقبل برنامج أسلحتها النووية على الإطلاق.

وأود أن أشدد على أن هدفنا المشترك هو تحقيق تفكيك كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه لبرنامج كوريا الشمالية النووي بطريقة سلمية. وستعمل جمهورية كوريا جاهدة وبلا كلل على تحقيق نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية وإحلال سلام دائم

قدرتها التفجيرية بكثير مجموع قدرات التجارب الخمس السابقة، وتدعي كوريا الشمالية انها قنبلة هيدروجينية يتم تركيبها على صاروخ تسياري عابر للقارات. وقد رد مجلس الأمن بسرعة باتخاذ أقوى قرار على الإطلاق - القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) - ولكن لم يكذب الحبر الذي كتب فيه هذا القرار الجديد حين أطلقت كوريا الشمالية قذيفة تسيارية أخرى، حلقت لمسافة ٣٧٠٠ كيلومتر فوق اليابان لتسقط في المحيط الهادئ.

لقد رد المجتمع الدولي بسرعة وحزم على أحدث الأعمال الاستفزازية الصادرة عن كوريا الشمالية. بالإضافة إلى الإسراع باتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن، دان العديد من البلدان والمنظمات الدولية كوريا الشمالية إدانة قوية، واتخذت تدابير انفرادية. إن جمهورية كوريا تقدر الإجراءات الحازمة التي اتخذها المجتمع الدولي وترحب بها. ويجب وضع حد لما تقوم به كوريا الشمالية. ويجب على كوريا الشمالية أن تفهم أن الاستفزازات المستمرة لن تؤدي إلا إلى تعميق عزلتها الدبلوماسية، وتكثيف الضغط الاقتصادي الذي سيؤدي إلى تدمير النظام. إن نزع السلاح النووي هو السبيل الوحيد نحو تحقيق مستقبل آمن ومستقر للشمال.

وقد اتخذ مجلس الأمن تسعة قرارات منذ أن أجرت كوريا الشمالية أولى تجاربها النووية عام ٢٠٠٦. وبوجود هذه الاستفزازات وهذه القرارات المتكررة، قد يكون من السهل أن نفقد الشعور بضرورة الاستعجال في معالجة هذه المسألة. وربما أصبحت روتينية. ولكن علينا ألا نندع ذلك يحدث. وفي الواقع، فإن الضرورة الملحة لهذه المسألة تتزايد يوما بعد يوم وأسبوعا بعد أسبوع. نحن نقرب بسرعة من نقطة اللاعودة. ونقل عن الزعيم الكوري الشمالي قوله بأن كوريا الشمالية تمر بالفعل بالمرحلة النهائية من مرحلة التسليح النووي، وانها ستثبت للعالم بوضوح أن هذا الهدف سيتحقق بالرغم من الجزاءات التي لا نهاية لها. ومما يبعث على المزيد من القلق احتمال انتشار الأسلحة

في شبه الجزيرة الكورية. وسنعمل عن كثب مع الجميع من أجل وأود أن أختتم برسالة إلى كوريا الشمالية أثق بأن كامل المجلس تحقيق تلك الغاية. يتفق معنا عليها: "تعالوا إلى الجانب الصحيح من التاريخ."

رُفعت الجلسة الساعة ١٠ | ١٩.